مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 30 آذار 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- نتنياهو اعتقد أن حالة التوتر مع واشنطن يمكن السيطرة عليها لكنه ذهل من موقف الرئيس بايدن

- عاموس هرئيل يكتب: إهانة بايدن أوضحت لنتنياهو كيف يرى الغرب إسرائيل الآن

- لندو تكتب: تدخل الولايات المتحدة لفهمهم أنه لا يمكن الاعتماد على نتنياهو

- افتتاحية الصحيفة: بايدن انضم إلى المحتجين

معاريف:

- أزمة أميركية: تعميق الشرخ بين واشنطن وتل أبيب

- المعارضة تهاجم نتنياهو وتقول إن التوتر مع واشنطن عملية إستراتيجية تشكل خطرا على أمن إسرائيل

- بن غبير يهاجم الولايات المتحدة: إسرائيل ليست نجما في العلم الأميركي

- يفاوضون ويهاجمون

- نتنياهو يطلب من الوزراء عدم التطرق إلى تصريحات بايدن

- مسؤول أميركي: الليكود يستطيعون مواصلة التهجم على بايدن لأن ذلك لن يغير من موقفه

- الأزمة مع واشنطن تمس بأمن إسرائيل

- وزير القضاء: سيتم إقرار القوانين في دورة الكنيست المقبلة

- لبيد: المفاوضات عبارة عن خدعة من الليكود

يديعوت احرونوت:

- أزمة غير مسبوقة في العلاقات الأميركية الإسرائيلية

- أورلي أزولاي تكتب من واشنطن: بايدن سئم من سياسة نتنياهو التي تدوس الديمقراطية، ويزيل الغطاء عن نتنياهو

- أزمة التحالف مع واشنطن بسبب قوانين إضعاف الجهاز القضائي

- مطالبة وزير الجيش "المقال" بالاعتذار لنتنياهو عن توقيت كلمته التي دعا فيها إلى وقف إقرار القوانين لكي يبقى في منصبه

- محادثات وشكوك وعدم الثقة بين المتفاوضين من الائتلاف والمعارضة

- شرطة بن غفير: الحكومة ستقر يوم الأحد إقامة الحرس القومي

- تصريحات بايدن أدت إلى هبوط الأسهم والشيقل في بورصة تل أبيب

تايمز أوف اسرائيل:

. ليفين يتعهد بتمرير خطة الإصلاح القضائي بعد استئناف الكنيست لأعماله، مثيرا المزيد من الشكوك بشأن الحوار

. بن غفير يطرح خطة لقوة درك قوامها 2000 عنصر تحت إمرته

. الولايات المتحدة تشيد بدعوة نتنياهو للتسوية في محاولة للخفض من حدة التوتر بعد الانتقاد الذي وجهه بايدن لخطة الإصلاح القضائي

* * *

عين على العدو الخميس 30-3-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- القناة 12 العبرية :تبادل إطلاق نار بين مسلحين فلسطينيين وقوات الجيش في قباطية بالقرب من جنين.
- إيتمار بن غفير يبرر إقالة غالانت :غير مقبول أن تكون رغبته فيما يتعلق بغزة هي دائما "لنتجنب التصعيد."
- معاريف :مستوطنون اعتدوا على مسن فلسطيني (70 عاماً) يعمل راعيا في قرية كيسان جنوب بيت لحم مع ابنه، وتم نقلهما لتلقي العلاج.
- قناة كان العبرية :سمح لمجموعة من سكان قطاع غزة تبلغ أعمارهم 55 فما فوق بالتوجه للصلاة في المسجد الأقصى.
- مكور ريشون :فلسطينيون ألقوا عبوة نحو مركبة عسكرية قرب بؤرة سالم الاستيطانية شمال الضفة وانسحبوا من المكان.
- إنقاذ بلا حدود :فلسطينيون ألقوا زجاجة حارقة على مركبة على طريق غوش عتصيون-الخليل بالقرب من العروب.

الشأن الإقليمي والدولي:

- راديو كول براما" :السفير الإسرائيلي السابق مايكل أورين": "أنا منزعج وقلق من الوضع في إسرائيل، فنحن لسنا في أزمة بعد مع الولايات المتحدة، لكننا في حالة توتر قد تؤدي إلى أزمة."
- إذاعة جيش العدو :بعد دعواتها لمقاطعة إسرائيل: إندونيسيا لن تستضيف بطولة كأس العالم تحت سن الـ 20 عاماً لكرة القدم.
- يديعوت أحرونوت :وافقت وزيرة المواصلات "ميري ريغيف" على طلب الإمارات بإضافة 7 رحلات أسبوعية جديدة إلى دبي، ليرتفع عدد الرحلات الأسبوعية إلى 49 رحلة.
- معاريف :لأول مرة منذ إقامة العلاقات: أذربيجان تفتح سفارتها اليوم في تل أبيب، قال وزير الخارجية كوهين: "افتتاح السفارة الأذرية في إسرائيل دليل آخر على تعزيز العلاقات بين البلدين، اتفقت مع وزير الخارجية الأذري على تشكيل جبهة موحدة ضد إيران."

- إذاعة جيش العدو :الولايات المتحدة: مروحيتان عسكريتان اصطدمتا في سماء كنتاكي خلال تمرين روتيني، والأنباء عن وقوع 9 قتلى.
- القناة 13 العبرية :سلاح الجو يقصف أهدافاً في دمشق، والسوريون فعلوا أنظمة الدفاع الجوي.
- موقع القناة 7 :نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس: "أنا قلقة مما يحدث في إسرائيل، تتمتع إسرائيل والولايات المتحدة بعلاقة طويلة الأمد تقوم على قيم الديمقراطية، سنواصل العمل لتعزيز العلاقة على أساس الالتزام بالقيم الديمقراطية."
- إذاعة جيش العدو :مسؤول سياسي كبير: فوجئنا بانتقاد الرئيس بايدن لنتنياهو.

الشأن الداخلي:

- موقع والا العبري :أعلنت محكمة الصلح في تل أبيب اليوم أن يائير نتنياهو نجل رئيس الحكومة خسر دعوى التشهير التي رفعتها ضده عضو الكنيست السابقة ستاف شابير، وأمرت المحكمة يائير نتنياهو بدفع تعويضات بمبلغ 70 ألف شيكل لشابير ولتغطية تكاليف المحكمة.
- يديعوت أحرونوت :زعيم المعارضة "يائير لابيد" يحصل على صورة من رسالة واتساب لوزير القضاء في حكومة نتنياهو "ياريف ليفن" يعد فيها نشطاء اليمين ببذل قصارى جهده لإقرار التشريعات القضائية، ولابيد يتهمه بالاحتيال.
- قناة كان العبرية :سيطرح الوزير "بن غفير" في اجتماع الحكومة المقبل، مقترح اتخاذ القرار بشأن إنشاء الحرس الوطني للموافقة عليه، ووفقا للاقتراح، يشكل الوزير لجنة برئاسة مدير عام مكتبه ترفع توصياتها خلال 60 يوما، يشمل تحديد مهام الحرس الوطني وصلاحياته والعاملين فيه.
- إذاعة جيش العدو :الرئيس السابق "رؤوفين ريفلين": "لم أنم جيدًا في الليل، كنت أخشى أننا وصلنا إلى وضع نرى فيه النظام بطريقة تعرض جوهر البلد للخطر، إسرائيل دولة يهودية وهذا لا يمكن أن يتغير، ولكن، حتى لو قرر 120 عضوًا في الكنيست، لا يمكن للدولة إلا أن تكون ديمقراطية."
- القناة 12 العبرية :أمر وزير المالية بتخفيض ضريبة الوقود بمقدار 10 أغورات لكل لتر بنزين.
- القناة 14 العبرية :التقى الوزير "نير بركات" أمس مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في القدس لمناقشة قضايا من بينها إمكانية تعيينه وزيرا للجيش.
- المتحدث باسم جيش العدو :أصيبت مجندة إسرائيلية بجروح متوسطة الليلة خلال تدريب روتيني في قاعدة للجيش في الجنوب، نقلت للمستشفى ويجري التحقيق في الحادث.

- القناة 12 العبرية :رئيسة حزب "العمل" ميراف ميخائيلي تطالب وزير الجيش غالانت بعدم الاعتذار لنتنياهو من أجل منع إقالته.
- قناة كان العبرية :تعيين العميد "دانيال هغاري في" منصب المتحدث باسم "الجيش الإسرائيلي" بدلاً من العميد "ران كوخاف"، وقد شغل هغاري سابقاً قيادة وحدة " شاييطت 13."
- إذاعة جيش العدو :العميد موشيه ليبل المسؤول في شركة رافائيل للصناعات الإسرائيلية: "لايزال نظام الاعتراض بالليزر في مراحل التطوير حالياً، وسيستغرق وقتاً أطول بعض الوقت قبل أن يعمل في الميدان."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- رئيس الأمن القومي تساحي هنغبي" :الولايات المتحدة تتدخل بشكل غير عادي في شؤون إسرائيل."
- رئيس المعارضة لابيد :الحكومة الحالية أفسدت علاقتنا مع الحليف الأقرب على مدار عشرات السنوات.
- بيني غانتس :بايدن وجه نداء صحوة الى حكومة نتنياهو.
- إيتمار بن غفير" :إسرائيل ليست نجمة أخرى في العلم الأمريكي، أتوقع أن يفهم الرئيس بايدن هذه النقطة."
- عضو الكنيست من الليكود نيسيم فاتوري" :المعارضة تشكل تهديدا لحكومة الليكود من أجل الإطاحة بها، وتغذي الولايات المتحدة بأخبار كاذبة عن انقلاب على النظام القضائي في إسرائيل."
- أحمد الطيبي :لا حاجة لـ بن غفير بالحرس الوطني لديه "لافاميليا."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: ليفين يتعهد بتمرير خطة الإصلاح القضائي بعد استئناف الكنيست لأعماله، مثيرا المزيد من الشكوك بشأن الحوار

وزير العدل يقول إنه سيتم تنظيم مظاهرات في جميع أنحاء البلاد "لإظهار ما تريده أغلبية الجمهور"، وأنه سيتم تمرير مشاريع القوانين بعد عيد الفصح اليهودي، في الوقت الذي يتحدث فيه نتنياهو عن التوصل إلى اجماع

قال وزير العدل ياريف ليفين الأربعاء أنه سيستأنف الجهود لتمرير خطة الإصلاح القضائي التي تطرحها حكومة اليمين المتشدد بعد عودة الكنيست من عطلة عيد الفصح اليهودي، مما أثار مزاعم بأن المحادثات التي تهدف إلى التوصل إلى اجماع واسع على التشريع المجمد حاليا تُستخدم كورقة توت.

في رسالة "واتساب" لأحد أنصاره، تعهد ليفين ببذل "جهد فائق" لضمان تمرير التشريع في الدورة الصيفية للكنيست، وهو تعهد بدا متناقضا مع التزام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المعلن بالحوار بعد أن أعلن عن وقف العملية التشريعية في وقت سابق من هذا الأسبوع وسط احتجاجات حاشدة وإضرابات.وكتب وزير العدل، "سننظم مظاهرات في جميع أنحاء إسرائيل لإظهار ما تريده غالبية الجمهور."

وكان نتنياهو قد أعلن عن تجميد العملية التشريعية الإثنين مع اشتداد المعارضة لخطة الإصلاح القضائي في أعقاب إقالته لوزير الدفاع يوآف غالانت، الذي دعا إلى وقف التشريعات للسماح لإجراء محادثات. ولقد أشار رئيس الوزراء إلى أن "الاستراحة" ستستمر حتى بداية الدورة المقبلة للكنيست في 30 أبريل، وهو ما يعني أن وقف العملية التشريعية سيكون في الغالب في الوقت الذي سيكون فيه الكنيست في عطلة على أي حال.كما بدا أن ليفين، وهو من واضعي الخطط بعيدة المدى لتغيير الجهاز القضائي، يوجه انتقادات ضمنية لأعضاء في حزب "الليكود" مثل غالانت وآخرين الذين دعوا إلى وقف التشريعات القضائية.وقال: "لنأمل أن يتوقف أولئك الذين أضروا بنا من الداخل عن فعل ذلك."

ردا على ذلك، دعا زعيم المعارضة يائير لبيد نتنياهو إلى الإعلان عن أن تصريحات ليفين لا تعكس وجهات نظره.وكتب لبيد في تغريدة "وزير العدل يقول إن المفاوضات في مقر رئيس الدولة خدعة"، في إشارة إلى المحادثات التي أجريت الثلاثاء.

وبالمثل، اتهم رئيس حزب "يسرائيل بيتنو" أفيغدور ليبرمان نتنياهو وحلفاءه بارتكاب "عملية احتيال."

ورد ليفين في وقت لاحق على لبيد، متهما إياه بنشر "الأخبار الكاذبة"، بينما استمر في التأكيد على أنه سيسعى إلى تسريع العملية التشريعية في الكنيست في الدورة المقبلة.وقال في بيان: "علينا الامتناع عن المماطلة واستكمال التشريعات. آمل أن تحظى التشريعات المقدمة بإجماع واسع وأن ينجح الحوار."

خفت حدة التوترات حول التغييرات في الجهاز القضائي إلى حد كبير منذ الإعلان عن وقف التشريعات يوم الاثنين، لكن القضية لا تزال بمثابة قنبلة موقوتة على الصعيدين المحلي والدبلوماسي. يوم الثلاثاء، تحدث الرئيس الأمريكي جو بايدن ضد الإصلاح للمرة الأولى، ودعا نتنياهو إلى التراجع عن الخطة. وسرعان ما رفض

رئيس الوزراء الإسرائيلي هذه التصريحات ووصفها بأنها تدخل في الشؤون الداخلية الإسرائيلية كما رفض يوم الأربعاء المخاوف بشأن الإصلاح المخطط له أثناء حديثه أمام قمة تنظمها وزارة الخارجية الأمريكية من أجل الديمقراطية.

وقال نتنياهو "الديمقراطية تعني إرادة الشعب كما تعبّر عنها الأغلبية وكذلك تعني حماية الحقوق المدنية والحقوق الفردية. يجب أن يكون هناك توازن بين الإثنين"، مضيفا "أعتقد أن بالإمكان تحقيق هذا التوازن، ولهذا السبب بادرت إلى تعليق [العملية التشريعية] حتى يتمكن المعارضة والائتلاف من الجلوس ومحاولة التوصل إلى اجماع وطني واسع لتحقيق كلا الهدفين."

وانطلقت المحادثات التي تهدف إلى التوصل إلى اجماع يوم الثلاثاء بمشاركة وفود تمثل حزب "الليكود" الذي يتزعمه نتنياهو وحزبي المعارضة "يش عتيد" و"الوحدة الوطنية" واستضافها رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ. يوم الأربعاء، أرسل حزب "العمل" فريق التفاوض الخاص به بعد أن أعرب في البداية عن شكوكه فيما إذا كان الليكود يسعى للتفاوض بحسن نية. وجاء في بيان للحزب "جئنا لنتأكد من الداخل من عدم عودة قوانين الإطاحة بالقضاء إلى الكنيست من الباب الخلفي."

كما أفادت تقارير بأن مسؤولين قضائيين يخشون أيضا من أن المحادثات ما هي إلا خدعة تهدف إلى نزع فتيل المعارضة العامة للتغييرات.ونقل موقع "واينت" عن مسؤولين إشارتهم إلى أحد أكثر مشاريع القوانين إثارة للجدل في خطة الإصلاح القضائي، التي تمنح الإئتلاف الحاكم سيطرة شبه كاملة على التعيينات القضائية، تم تقديمه الثلاثاء من قبل الإئتلاف لتصويت نهائي، مما يسمح بطرحه على الكنيست لتمريره في أي موعد لاحق بعد إشعار بمدة 24 ساعة.وقال أحد المسؤولين "لقد أُجبر الإئتلاف على تجميد التشريعات في الوقت الحالي ... لكنه جاهز لإخراجها مجددا في أي لحظة."

تأكيدا على هذا القلق، أفاد موقع "زمان يسرائيل" العبري التابع لـ"تايمز أوف إسرائيل" الأربعاء أن نتنياهو أبلغ وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير أنه ستتم المصادقة على مشروع قانون التعيينات القضائية في الأسبوع الأول من الدورة الصيفية للكنيست، على افتراض أن المحادثات بين الإئتلاف والمعارضة ستفشل في التوصل إلى اتفاق.وأشار التقرير إلى أنه وفقا لبن غفير، فإن نتنياهو وافق على عدم إدخال تغييرات على مشروع القانون.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: بن غفير يطرح خطة لقوة درك قوامها 2000 عنصر تحت إمرته

الحرس الوطني سيستهدف "الافتقار إلى السلطة" والإرهاب والجريمة القومية والمنظمة و انتشار الأسلحة غير القانونية؛ متظاهرون يحتجون على الخطة

بقلم جيريمي شارون

سيطلب وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير من الحكومة يوم الأحد الموافقة على إنشاء قوة حرس وطني تضم ألفي عنصر يخضعون له مباشرة، وفقا لاقتراح نُشر مساء الأربعاء. وبناء على نص القرار الذي سينظر فيه مجلس الوزراء، سيتم تكليف الحرس الوطني بمعالجة "الجريمة القومية" والإرهاب و "استعادة السلطة عند الحاجة."

تحدث بن غفير، الذي يرأس حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف، مرارا وتكرارا عن إنهاء ما يسمى بالانفلات الأمني في أجزاء من النقب التي تضم مجتمعا عربيا بدويا بارزا، في حين قالت مصادر مقربة منه إن الحرس الوطني سيسعى أيضا إلى " استعادة السلطة" في المدن المختلطة بين اليهود والعرب مثل اللد والرملة.لكن منظمات حقوق مدنية وكذلك سياسيين معارضين أعربوا عن قلقهم البالغ بشأن اقتراح وضع مثل هذه القوة تحت السيطرة المباشرة لوزير في الحكومة، بدعوى أن ذلك قد يمكن أن يؤدي إلى تسييس عمل الشرطة وتقويض مبدأ المساواة في إنفاذ القانون. وينص نص القرار على أنه سيتم تأسيس الحرس الوطني الإسرائيلي تحت سلطة وزارة الأمن القومي. وفي بيان أعلن فيه القرار الأربعاء، وصف بن غفير القوة بأنها "حاجة أساسية ملحة لدولة إسرائيل، والتي بدونها لن نتمكن من حماية أمن مواطنينا من أجل مكافحة الإرهاب وظاهرة فرض الأتاوات والجريمة القومية وإعادة السلطة إلى مدن إسرائيل."

وينص القرار المقترح على أنه "سيتم استخدام الحرس الوطني الإسرائيلي كقوة خاصة للتعامل مع حالات الطوارئ المختلفة والجرائم القومية ومكافحة الإرهاب وتعزيز الحكم في المناطق التي تتطلب ذلك." وفي حال الموافقة على القرار، سيشكل بن غفير لجنة تضم ممثلين من مكتب رئيس الوزراء ووزارة الدفاع ووزارة العدل ووزارة المالية والشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي لتنفيذ إنشاء القوة.

ستقوم هذه اللجنة بإضفاء الطابع الرسمي على مناطق عمليات الحرس الوطني، وإنشاء سلسلة قيادة، واستكشاف إمكانية نقل وحدات خاصة من شرطة الحدود إلى القوة الجديدة، وإعطاء الوزير سلطة إصدار أوامر تجنيد لجنود احتياط الحرس الوطني في فترات تشهد حالات طوارئ. كما ستنظر اللجنة في متطلبات

الميزانية وغيرها من المسائل. وستحتاج اللجنة إلى تقديم توصياتها بشأن تشكيل القوة إلى بن غفير في غضون 60 يوما من تشكيلها. كما سيتم وضع تشريع لترسيخ سلطات الحرس الوطني في القانون. وفي الملاحظات التفسيرية لقرار بن غفير، يُشار إلى أن الحكومة الأخيرة قد أنشأت حرسا وطنيا كجزء من الرد على أعمال الشغب الشديدة التي شهدتها المدن المختلطة بين اليهود والعرب في مايو 2021، من أجل السماح للحكومة للاستجابة بسرعة أكبر لاندلاع أعمال عنف من هذا القبيل. وشكك البعض في الحاجة إلى قوة بن غفير، بالنظر إلى الحرس الذي أنشأته الحكومة الأخيرة والوحدات الأخرى الموجودة التي تؤدي نفس المهام، مثل الشرطة وحرس الحدود.

ينص القرار على أن الهيئة الجديدة "ستسمح للشرطة بالتركيز على مهامها التقليدية والجوهرية [و] الروتينية، التي تضررت إدارتها من جراء حوادث الاضطرابات المتكررة وحالات الطوارئ" ، والتي كان على الشرطة التعامل معها. ووحدة الحرس الوطني التي أنشأتها الحكومة السابقة في عام 2022 تخضع حاليا لسلطة الشرطة الإسرائيلية وتتألف من بضع مئات فقط من الأفراد المأخوذين في الأساس من شرطة حرس الحدود، والتي هي نفسها قوة درك. وينص القرار على أن قوة الحرس الوطني الجديدة ستتألف من "قوات نظامية وألوية تكتيكية متخصصة" منتشرة في جميع أنحاء البلاد.يأتي نشر مشروع القرار بعد يومين من تعهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بطرحه للتصويت عليه يوم الأحد مقابل موافقة بن غفير على تعليق تمرير تشريعات الإصلاح القضائي للحكومة المثيرة للجدل في أعقاب الاحتجاجات الجماهيرية والإضرابات والاضطرابات ضد خطة إصلاح القضاء.

عاد المتظاهرون إلى الشوارع في تل أبيب وعدة مدن أخرى ليلة الأربعاء للتظاهر ضد اقتراح بن غفيرولم يرد متحدث باسم نتنياهو على الفور على أسئلة حول ما إذا كان رئيس الوزراء والحكومة سيؤيدان القرار.

يوم الثلاثاء، كتبت "الجمعية لحقوق المواطن في إسرائيل" إلى المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف-ميارا للتعبير عن قلقها العميق بشأن إنشاء حرس وطني في حالة خضوعه للسلطة المباشرة لبن غفير.وقالت المنظمة إن مثل هذه القوة، التي ستكون منفصلة عن شرطة إسرائيل، ستقوض الديمقراطية والمساواة في تطبيق القانون في إسرائيل.كما أكدت الجمعية أيضا أن الحرس سوف يقوم بتسييس تطبيق القانون وإنشاء نظام شرطي من مستويين في البلاد مع انتشار قوة بن غفير ضد المجتمع العربي على وجه الخصوص.

في رسالة إلى المستشارة القضائية للحكومة يوم الثلاثاء، كتبت جمعية حقوق المواطن أن "إنشاء قوة مسلحة تكون خاضعة لوزير الأمن القومي وفصلها عن الشرطة" سيكون خطوة "غير شرعية" وإشكالية كبيرة لتطبيق

القانون في إسرائيل.وكتبت المنظمة أن "قوة شرطة خاضعة لمسؤول سياسي تشكل خطرا واضحا وقائما على الديمقراطية وحقوق الإنسان"، مضيفة أن "استقلال الشرطة شرط لإنفاذ متساو وغير متحيز للقانون."وأشارت الجمعية على وجه التحديد إلى حكم أصدرته محكمة العدل العليا في وقت سابق من هذا الشهر يوجه صراحة إلى بن غفير بأنه من غير القانوني له أن يعطي أوامر مباشرة للشرطة فيما يتعلق بمراقبة الاحتجاجات المناهضة للحكومة، كما فعل الوزير في مناسبات عدة منذ توليه منصبه.

بالنظر إلى ميل الوزير اليميني المتطرف الراسخ بالفعل للتدخل بشكل مباشر في التكتيكات العملياتية للشرطة، قالت جمعية حقوق المواطن، إن إنشاء حرس وطني تحت سلطة بن غفير المباشرة من شأنه أن "يهدد بشكل مباشر حرية الجمهور في التعبير والاحتجاج."

مصدر مقرب من بن غفير أصر على أن القوة ستحارب الجريمة في كل من المجتمعين اليهودي والعربي.لقد تدخل غفير نفسه مرارا وتكرارا بشكل مباشر في مراقبة المظاهرات الحاشدة ضد برنامج الإصلاح القضائي للحكومة، بما في ذلك إخبار الشرطة بالطرق السريعة التي يجب تركها مفتوحة خلال الاحتجاجات، ومناقشة طرق تفريق الحشود وزيارة مراكز قيادة الشرطة أثناء المظاهرات.

متحدثا لـ"راديو ناس" الثلاثاء، انتقد نائب وزير الأمن الداخلي السابق يوآف سيغالوفيتس من حزب "يش عتيد" بشدة فكرة وضع الحرس الوطني تحت سلطة الوزير، لكنه قال إنه لا يعتقد أن مثل هذه الخطوة ستحدث.وقال "حقيقة أن هناك من يعتقد أنه في إسرائيل يمكن أن يكون لشخص ما خاصية سياسية في المسؤولية عن تطبيق الفانون. لن يمر ذلك قانونيا أو دستوريا. من شأن ذلك تدمير شرطة إسرائيل. لن نسمح بحدوث ذلك."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: بعد أشهر من تجاهل نتنياهو المخاوف الأمريكية المتزايدة؛ الرئيس بايدن قرر ايصال الرسالة بشكل واضح

مسؤول أمريكي يقول إن البعض في الإدارة تفاجئ من تصريحات الرئيس المرتجلة بأن إسرائيل "لا يمكنها الاستمرار في هذا الطريق"، لكنه يقر بأن نتنياهو لم يترك له خيارا آخر

بقلم جيكوب ماغيد

التصريحات الأولية لمسؤولين من إدارة بايدن في الساعات الـ 24 الأولى بعد إعلان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن نيته وقف الجهود لإصلاح القضاء بشكل مؤقت، بدا أنها تشير إلى أن العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية بدأت تأخذ منعطفا ايجابيا بعد أشهر من التدهور.واحدا تلو الآخر، أصدر المتحدثون باسم البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية بيانات امتدحوا فيها قرار نتنياهو إعطاء فرصة للمفاوضات مع المعارضة بشأن الإصلاح القضائي. "نرحب بهذا الإعلان كفرصة لإيجاد المزيد من الوقت والمساحة للتسوية. [هذا] هو بالضبط ما كنا نطالب به"، كما قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير يوم الإثنين، مرددة تصريحات المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون كيربي والمتحدث باسم وزارة الخارجية فيدانت باتيل. حتى أن السفير الأمريكي توم نايدس بدأ بالتحدث يوم الثلاثاء عن أن زيارة نتنياهو إلى البيت الأبيض "قريبة نسبيا"، حيث تحدثت تقارير عن غضب رئيس الوزراء من حقيقة عدم تلقيه دعوة حتى الآن.ولكن بعد ذلك جاءت فرصة مرتجلة للتعليق بعد ظهر يوم الثلاثاء عندما أوقف الصحفيون الرئيس جو بايدن أثناء صعوده على متن الطائرة الرئاسية في مطار رالي دورهام الدولي. ومن دون بيان مُعد أمامه، كشف الرئيس شعوره حقا هو وإدارته إزاء جهود نتنياهو لكبح سلطة محكمة العدل العليا بشكل جذري – توقف أو لا تتوقف.

وقال بايدن: "مثل الكثيرين من مؤيدي إسرائيل، أنا قلق للغاية. لا يمكنهم الاستمرار في هذا الطريق... آمل أن يتصرف رئيس الوزراء بطريقة تمكنه من محاولة التوصل إلى تسوية حقيقية، لكن لا يزال يتعين رؤية ذلك."مؤكدا الاضطراب في العلاقات بين البلدين، وضح بايدن، عندما سُئل عما إذا كان نتنياهو سيحصل إلى دعوة لزيارة البيت الأبيض، قائلا: "ليس في المستقبل القريب."

سارع المسؤولون الإسرائيليون إلى المجادلة الأسبوع الماضي بأن العلاقات مع الولايات المتحدة لم تصل إلى نقطة الانهيار، بعد أن استدعت إدارة بايدن بشكل عاجل سفير إسرائيل إلى وزارة الخارجية بشأن تمرير الكنيست لما يسمى بـ"قانون إلغاء فك الارتباط"، فيما كان أول توبيخ لسفير إسرائيلي منذ عام 2010.لكن أصبح من المستحيل تقريبا انكار الأزمة بعد تصريحات بايدن يوم الثلاثاء، وهو ما دفع نتنياهو على الأرجح إلى عدم الانتظار حتى الصباح للرد، والقيام بدلا من ذلك بإصدار بيان باللغة الانجليزية في حوالي الساعة الواحدة فجرا بالتوقيت المحلي.وقال نتنياهو، في رد صب فيه على الأرجح المزيد من الزيت على النار: "إسرائيل دولة ذات سيادة تتخذ قراراتها بإرادة شعبها وليس على أساس ضغوط من الخارج، بما في ذلك من أفضل الأصدقاء." وتحدث مسؤول أمريكي شريطة عدم الكشف عن هويته قال لـ"تايمز أوف إسرائيل"، إن البعض في الإدارة الأمريكية "فوجئوا" بتصريحات بايدن، وهو ما بدا أنه يؤكد أن الرئيس قد خرج بالفعل عن

النص.ومع ذلك، بمجرد أن رد نتنياهو بالطريقة التي رد بها – على الرغم من أن رئيس الوزراء استهل بيانه بالتعبير عن تقديره لالتزام بايدن طويل الأمد تجاه إسرائيل – فقد تبدد بسرعة أي انزعاج قد يكونون شعروا به.وقال مسؤول في إدارة بايدن لموقع "ذا فوروورد" إن قادة اليمين في إسرائيل "يمكنهم محاولة تشويه سمعتنا بالطريقة التي تحلو لهم"، مضيفا أن نتنياهو ومساعديه ارتكبوا "سوء تقدير كبير" فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة من خطة الإصلاح القضائي.

في غضون ذلك، المسؤول الأمريكي الذي تحدث مع تايمز أوف إسرائيل أكد على أن الإدارة "[لم تكن] تريد حقا الوصول إلى ما نحن عليه اليوم."وقال المسؤول: "أردنا العمل مع بيبي لتحقيق أهداف مشتركة"، في إشارة إلى تعزيز التعاون الثنائي ضد التهديد النووي الإيراني وزيادة اندماج إسرائيل في المنطقة. "ما زلنا نريد العمل معه."وأضاف: "ولكن لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر، والإشارات التي تلقيناها من [القدس]، حتى بعد الإعلان عن [وقف خطة الإصلاح] في الأمس من رئيس الوزراء، دفعتنا إلى الاعتقاد بأن رسائلنا لم تصل بعد."

في حين أنه لم يوافق على قرار بايدن التعبير عن إحباطه بالطريقة التي تحدث بها يوم الثلاثاء، قال دبلوماسي إسرائيلي – والذي تحدث أيضا شريطة عدم الكشف عن اسمه – إن اسرائيل كانت تدرك تماما أن خطة الإصلاح القضائي وبشكل أوسع الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني "لم تكن القضايا التي أرادت الإدارة التعامل معها."وقال الدبلوماسي الإسرائيلي: "أولويات سياستهم الخارجية في مكان آخر، لكنهم يشعرون بأنه يتم جرهم مرة أخرى نحو قضايانا لأسباب متنوعة – بعضها تتعلق بهم وأخرى تتعلق بنا."وأوضح أن الأمور لم تتدهور إلى مستوى "تشيكن شيت" (الجبان التافه) والشتائم التي صبغت العلاقة الثنائية خلال إدارة أوباما – "ومن المحتمل ألا تصل أبدا إلى هذ الحد، بالنظر إلى من هو بايدن ومن هم الأشخاص من حوله."لكن يبدو أن العداء آخذ بالازدياد، لا سيما على الجانب الإسرائيلي.

في إفادة للصحافيين خلال زيارة نتنياهو الأخيرة إلى روما في وقت سابق من هذا الشهر، ألقى مسؤول إسرائيلي كبير باللائمة على "ضعف" إدارة بايدن في اتفاق التطبيع بين إيران والسعودية. ونجل نتنياهو، يائير – الذي يقيم مع رئيس الوزراء تحت سقف واحد ومن المعروف أن نتنياهو يصغي إليه – قام بمشاركة منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي في الأسبوع الماضي زعم فيها أن وزارة الخارجية الأمريكية تمول الاحتجاجات المعارضة لخطة الإصلاح القضائي بهدف الإطاحة بوالده حتى تتمكن الولايات المتحدة من الدخول مجددا إلى الاتفاق النووي مع إيران.

أثارت هذه المزاعم غضب المسؤولين الأمريكيين في واشنطن لدرجة دفعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى إصدار بيان مفصل تدحض فيه المزاعم باعتبارها "كاذبة بشكل واضح". يوم الثلاثاء وصف نايدس المزاعم بأنها "سخيفة."ومع ذلك، فضلت الولايات المتحدة حتى الآن الاكتفاء إلى حد كبير بلغة خطاب صارمة لايصال رسائلها، بدلا من اتخاذ إجراءات حاسمة من شأنها أن تثير ردود فعل غاضبة من الجماهير المحلية والإسرائيلية.لقد تجنبت إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس لخدمة الفلسطينيين، وامتنعت عن التراجع عن "عقيدة بومبيو" للإدارة السابقة التي أعطت نوعا من الشرعية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.حتى عندما قررت إدارة بايدن الذهاب إلى ما هو أبعد من الخطاب، فقد فعلت ذلك بحذر شديد.

في الشهر الماضي، دعمت بيانا رمزيا مشتركا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد بناء المستوطنات الإسرائيلية، ولكن فقط بعد أن منعت مشروع قرار ذي طبيعة ملزمة سمح الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما بتمريره في عام 2016. واستدعت السفير الإسرائيلي مايك هرتسوغ إلى وزارة الخارجية بشأن قانون إلغاء فك الارتباط، لكنها تجنبت وصف الخطوة بأنها استدعاء، الأمر الذي كان من شأنه أن يمنح المسألة ثقلا دبلوماسيا أكبر بكثير.لكن كما أشار المسؤول الأمريكي، فإن الشعور في واشنطن هو أن مخاوفها لم يتردد صداها في القدس.

ازداد هذا الشعور بقرار نتنياهو التعهد لوزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير بمنحه السيطرة على "حرس وطني"، في خطوة يحذر منتقدوها من أنها قد تُستخدم لاستهداف مواطني إسرائيل العرب والفلسطينيين، حسبما قال مسؤول أمريكي. لذا اختار بايدن إنهاء المراوغة المهذبة التي انخرط فيها مساعدوه خلال الأسابيع العديدة الماضية فيما يتعلق بدعوة نتنياهو التي طال انتظارها إلى البيت الأبيض. ويترك ذلك نتنياهو في عزلة آخذة بالازدياد. الرحلات إلى أوروبا التي قام بها نتنياهو في الأسابيع الأخيرة طغت عليها الانتقادات التي تلقاها من القادة المضيفين والاحتجاجات التي تلته أينما ذهب. في المملكة المتحدة الأسبوع الماضي، تخلى رئيس الوزراء ريشي سوناك عن الصورة التقليدية، لكنه حرص على إدراج مخاوفه بشأن خطة الإصلاح القضائي في البيان الذي تلا اجتماعهما.كما تواصل الإمارات العربية المتحدة التعامل ببرود مع نتنياهو في حين لم يمر أسبوع دون أن يصدر باقي الحلفاء العرب لإسرائيل إدانة من نوع ما.

حتى داخل إسرائيل، أصبحت حرية حركة نتنياهو محدودة بسبب الاحتجاجات الجماهيرية في أي مكان يظهر فيه. ويبقى أن نرى ما إذا كانت ستستمر في ظل توقف العملية التشريعية لإعطاء فرصة للمفاوضات. كما

أُجبر رئيس الوزراء على التخلي عن خطاباته المعتادة في المراسم العسكرية، خوفا على ما يبدو من أنه مع الاضطرابات المتزايدة داخل الجيش، فإنه قد لا يلقى ترحيبا في مثل هذه المناسبات.ومع ذلك، وجد بايدن أنه من الضروري توضيح هذه النقطة يوم الثلاثاء، حيث أعرب بصوته هو عن اعتراضاته، اعتقادا منه كما يبدو أن البيان الذي أصدره الشهر الماضي والمكالمة التي أجراها مع نتنياهو الأسبوع الماضي لم تكونان كافيتين.

من وجهة نظره، لا يكفي إيقاف الحزمة التشريعية لإصلاح القضاء مؤقتا. يأمل بايدن أن يتم استبدالها بمقترحات تحظى بتأييد إجماعي واسع تفتقر إليه النسخة الحالية بلا شك.وقال بايدن: "آمل أن يعمل رئيس الوزراء... من أجل التوصل إلى تسوية حقيقية، لكن لا يزال يتعين رؤية ذلك"، وشدد على كلمة "حقيقية" – وهي صفة ادعى خصوم نتنياهو أن نهج رئيس الوزراء إزاء مفاوضات التسوية يفتقر إليها.ومع ذلك، افتتح بايدن ملاحظاته بالتأكيد على أنه يتحدث بصفته "داعما قويا لإسرائيل". ورفض فكرة أنه يسعى للتدخل في الشأن الإسرائيلي الداخلي وأشار إلى أنه كان يعبر عن موقف يشاركه اليهود الأمريكيون أيضا، ناهيك عن المشرعين الجمهوريين، الذين بدأوا في الإعراب عن مخاوفهم يوم الثلاثاء أيضا.كما تحدث بايدن كشخص يعتبر نفسه منذ فترة طويلة بأنه صهيوني – الشخص الذي قال في كثير من الأحيان إنه "إذا لم تكن هناك إسرائيل، فسيتعين علينا اختراع واحدة."ولكن بعد الهرج الذي اجتاح الدولة اليهودية في الأشهر الثلاثة الأخيرة، من غير المرجح أن تكون إسرائيل نتنياهو هي الدولة التي كانت تدور في ذهن بايدن.

* * *

تايمز أوف إسرائيل : نتنياهو: التحالف مع الولايات المتحدة "غير قابل للتزعزع" في أعقاب التوتر في العلاقات مع بايدن بسبب خطة الإصلاح القضائي

متحدثا في "قمة الديمقراطية" التي تنظمها وزارة الخارجية الأمريكية، رئيس الوزراء يصر للعالم على أنه يسعى إلى التوصل إلى إجماع بشأن تشريع التغييرات القضائية، ويقول إن إسرائيل ستبقى ديمقراطية

بقلم جيكوب ماغيد

أصر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الأربعاء على أن تحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة "غير قابل للتزعزع"، مقللا من أهمية التوترات المتزايدة بين الدولتين بشأن جهود حكومته لإصلاح القضاء. فقد تحدث نتنياهو في "قمة الديمقراطية" التي تنظمها وزارة الخارجية الأمريكية بعد يوم من إدلاء الرئيس الأمريكي جو بايدن بتصريحاته العلنية الأولى ضد الجهود المبذولة لكبح سلطة المحكمة العليا، مما أثار أزمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لم تشهدها العلاقات بينهما منذ سنوات. وقال نتنياهو عبر بث الأقمار الاصطناعية: "كانت هناك

خلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة من حين لآخر، لكنني أريد أن أؤكد لكم أن التحالف بين أعظم ديمقراطية في العالم وديمقراطية قوية، فخورة ومستقلة، وهي إسرائيل، في قلب الشرق الأوسط، غير قابل للتزعزع. لا شيء يمكن أن يغير ذلك."

قرأ نتنياهو من تصريحات معدة سلفا تم تغييرها بلا شك في الساعات الأخيرة التي سبقت القمة، بعد تصريحات بايدن حول الإصلاح القضائي. وقبل ركوب الطائرة الرئاسية في نورث كارولينا يوم الثلاثاء، قال بايدن للصحفيين إنه يأمل أن "يتراجع" نتنياهو عن التشريعات الحالية المقترحة لإصلاح القضاء، مضيفا أنه "قلق للغاية" بشأن صحة الديمقراطية الإسرائيلية.وقال بايدن: "لا يمكنهم الاستمرار في هذا الطريق، ولقد أوضحت ذلك. آمل أن يعمل رئيس الوزراء.. من أجل التوصل إلى تسوية حقيقية، لكن لا يزال يتعين رؤية ذلك."

بينما تمت دعوة نتنياهو إلى المنتدى منذ أشهر، لم تضف وزارة الخارجية اسمه إلى جدول أعمال القمة حتى ساعات قبل جلسة الأربعاء. تم تسريب مشاركته يوم الأحد إلى صحيفة "هآرتس"، مما أدى إلى سلسلة من الأسئلة من الصحفيين حول ما إذا كان ينبغي السماح لنتنياهو بالمشاركة مع تحرك حكومته لقلب النظام القضائي. بعد الامتناع في البداية عن تقديم إجابة، أشار مسؤولون في إدارة بايدن إلى أن إسرائيل هي واحدة فقط من 120 دولة مشاركة وأنها تلقت دعوة العام الماضي أيضا.لم تتلق دولا شهدت تراجعا في الديمقراطية مثل تركيا والمجر دعوات للمشاركة في القمة، لكن جمهورية الكونغو الديمقراطية والبرازيل تلقتا دعوة، وكان لديهما ممثلين ظهروا إلى جانب نتنياهو.

وتحدث رئيس الوزراء الثلاثاء في جلسة بعنوان "الديمقراطية – تحقيق النمو الديمقراطي والازدهار المشترك" إلى جانب قادة من اليونان والهند وتيمور الشرقية وإيطاليا وكينيا وبوتسوانا وكرواتيا. وقارن نتنياهو الاحتجاجات التي أثارتها إصلاحات التحرير الاقتصادي التي نفذها كوزير للمالية قبل عقدين من الزمن بالاحتجاجات التي تجتاح البلاد اليوم ضد الإصلاح القضائي، ملمحا إلى أن منتقديه الآن مخطئون تماما كما كانوا في ذلك الوقت. وقال نتنياهو: "لم ينمو الاقتصاد وازداد الازدهار فحسب، بل ازداد الازدهار المشترك، لأنه على عكس التوقعات بأن الأغنياء سيزدادون ثراء والفقراء سيصبحون أكثر فقرا، أصبح الجميع أكثر ثراء."

وصوّر الأزمة الحالية على أنها أزمة يعتقد فيها نصف البلاد أن الحكومة "معرقلة من قبل سلطة قضائية قوية تهيمن عليها ولا تسمح بالتعبير عن إرادة الجمهور."وقال نتنياهو: "النصف الآخر من الناس يخشى من أنه –

حتى لو كان هذا صحيحا – إذا تم تقليص صلاحيات السلطة القضائية، فإن هذا من شأنه أن يضعف ويعرقل بطريقة ما الحريات المدنية."وأضاف "أنا أعتقد أنه يجب أخذ كلا الاعتبارين في الحسبان... وعلينا أن نتأكد من أننا بينما نقوم بتغيير حركة البندول من جانب واحد لسلطة قضائية قوية أكثر من اللازم"، بأن تظل المحاكم مستقلة وأن يكون هناك توازن بين السلطات تكون فيها الحقوق الفردية محمية.وتابع قائلا "أنا أعتقد أنه بالإمكان تحقيق هذا التوازن. ولهذا السبب بادرت إلى تعليق [العملية التشريعية] حتى يتمكن المعارضة والائتلاف من الجلوس ومحاولة التوصل إلى اجماع وطني واسع لتحقيق كلا الهدفين."

واختتم نتنياهو تصريحاته بمخاطبة "عدد من الحكومات [التي] أعربت عن قلقها"، مؤكدا على أن النقاش المحتدم في إسرائيل سيوفر "فرصة لتعزيز الديمقراطية" واستعادة "التوازن المناسب بين الفروع الثلاثة للحكومة."وأضاف أن "الحق في الاحتجاج مقدس" لكن "واجب القادة الوطنيين هو محاولة أخذ هذه القضايا محل الخلاف ووضعها على الطريق الصحيح."

في تصريحات لاحقة، وعد بأن التغييرات في القضاء لن تترك الأقليات دون حماية.وقال إن "إسرائيل كانت وستبقى دائما ديمقراطية ليبرالية مع حقوق متساوية للجميع. وهذا يعني الحقوق الفردية والحريات المدنية والسياسية لكل مواطن، يهودي، مسلم، مسيحي ودرزي، والأعضاء في مجتمع الميم، لن يغير ذلك أي شيء على الإطلاق." وقال نتنياهو: "علينا أن ننتقل من الاحتجاج إلى الاتفاق، وهذا ما أريد أن أصل إليه."

أثارت محاولة الحكومة لقلب النظام القضائي احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد وأدت إلى سيل من التحذيرات من الخبراء الذين يقولون إن المقترحات ستضر بالديمقراطية والاقتصاد في إسرائيل على حد سواء.

* * *

i24NEWS: غالانت يدرس إمكانية الاعتذار عن توقيت خطابه لاستعادة منصبه

عضو الكنيست آرييه درعي رئيس حركة شاس السفارادية انخرط في عملية توسط تسمح ببقاء غالانت وزيرا للأمن في مقابل تقديم اعتذاره لرئيس الوزراء

بالرغم من إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عزله لوزير الأمن يؤآف غالانت عقب دعوة الأخير الحكومة إلى وقف التشريع القضائي المثير للجدل تفيد تقارير أن غالانت لم يستلم أي رسالة رسمية بإقالته وبالتالي فهو يمارس مهامه بشكل اعتيادي في حين ما زالت غمامة الطرد تحوم حول رأسه .وأشار تقرير في

واينت إلى أن عضو الكنيست آرييه درعي رئيس حركة شاس السفارادية انخرط في عملية توسط تسمح ببقاء غالانت وزيرا للأمن في مقابل تقديم اعتذاره لرئيس الوزراء بالتشديد على التوقيت الإشكالي للإعلان عن موقفه الداعي إلى وقف العملية التشريعية المتعلقة بالإصلاح القضائي التي دبت الشقاق وسط قطاعات واسعة من الشعب زادته خطورة رفض جنود الاحتياط وطياري الاحتياط أوامر الامتثال للتدريبات وتنفيذ الأوامر بحال فقدت الدولة طابعها الديمقراطي .

تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء تواجد في لندن ساعة إعلان غالانت عن دعوته لوقف التشريع وهو ما جعل نتنياهو يعلن بصورة شبه فورية عن قراره عزل غالانت، وهو قرار أخرج المواطنين الإسرائيليين إلى الشوارع في مظاهرات عفوية للتنديد بعزل وزير الأمن بطريقة تذكر بمنحى أساليب الحكم الدكتاتورية.ويشير التقرير إلى أن هنالك إمكانية أخرى تسمح لغالانت بممارسة مهامه كوزير لكنه سيضطر إلى الانسحاب من عضويته في الكنيست، في إطار القانون النرويجي.

أجرى رئيس الوزراء في الفترة القليلة الماضية مشاورات مع عدد من أعضاء الليكود بغية تعيين أحدهم بديلا لغالانت ومن أبرزهم وزير الزراعة آفي ديختر ووزيرة المواصلات ميري ريجف ووزير الاقتصاد نير بركات.
وبحسب واينت فإن الأخير يتمتع بعلاقات جيدة مع الإدارة الأمريكية ووجوده يمكن أن يحقق بعض الهدوء على ضوء الأزمة غير المسبوقة في العلاقات بين البلدين .وكان نتنياهو قد أبلغ غالانت خلال لقاء قصير جمع بينهما مطلع الأسبوع الجاري أنه فقد ثقته به بعد أن حذر الجمهور من المخاطر الأمنية المترتبة على تنفيذ تشريعات الإصلاح القضائي في ذروة فترة أمنية حساسة. وبحسب مقربين فقد أوضح نتنياهو أن السبب الرئيسي الذي يقف في صلب قراره استبعاد غالانت عن منصبه هو تعامله الرخو مع طلبات رفض الخدمة العسكرية."

* * *

i24news: نائب في الائتلاف الحكومي يبدي اهتماما بانضمام غانتس إلى الحكومة

تم الكشف في مقابلة إذاعية الخميس أن عضو الكنيست موشيه غافني رئيس حزب ديجل هتوراة ورئيس لجنة المالية أفصح عن رغبته في رؤية عضو الكنيست رئيس كتلة "المعسكر الوطني" بيني غانتس ينضم وحزبه إلى الحكومة بحيث يدخل إليها التوازن المطلوب، وفق النشر في هيئة البث الرسمية كان .وفيما أفاد رئيس كتلة المعسكر الوطني أنه أجاب بالسلب على هذه الدعوات تقول تقارير أن هذه المساعي ما زالت جارية على أرض الواقع . وفي رد رسمي صدر عن مكتب غانتس جاء: "رئيس المعسكر الوطني بيني غانتس، يقيم

اتصالات مع العديد من أعضاء الكنيست في الائتلاف والمعارضة، وفي الآونة الأخيرة بشكل خاص، بهدف وقف التهديد المتمثل بإقرار التعديلات القضائية وحرب الأشقاء في المجتمع الإسرائيلي. وفيما عدا ذلك، فإننا لا نتطرق إلى مضمون اللقاءات الشخصية التي يعقدها غانتس."

تواصل التعديلات القضائية تصدر الأجندة الإسرائيلية والعناوين الغربية أيضا حيث تتطلع الأنظار إلى قرار رئيس الوزراء النهائي إزاء تلك الخطة التي تسببت في انبعاث مظاهرات غير مسبوقة بحدتها وقوة تنظيمها واستقطابها لقطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي فضلا عن حصولها على الدعم من الرئيس الأميركي جو بايدن الذي دعا نتنياهو إلى تجميد الخطة والإعداد لتعديلات تحظى بأوسع قاعدة ممكنة من التوافق في المجتمع الإسرائيلي .

* * *

مركز القدس للشؤون العامة: رفعت جماعة عرين الأسود الإرهابية رأسها مرة أخرى

بقلم يوني بن مناحيم

ترجمة الر ابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

أعادت جماعة عرين الأسود الإرهابية العاملة في نابلس والقرى المجاورة لها تأهيل نفسها في الأشهر الأخيرة مع انضمام أعضاء جدد إلى صفوفها. وهي تواصل هجماتها الإرهابية ضد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي والمدنيين الإسرائيليين وتشكل تحديًا أمنيا للسلطة الفلسطينية وإسرائيل.ونفذت عرين الأسود حتى الآن نحو 100 عملية إطلاق نار أسفرت عن مقتل وجرح جنود ومدنيين إسرائيليين. كما خططت لهجمات داخل إسرائيل قبل عام 1967 أحبطتها وكالة الأمن الإسرائيلية ، ولا تزال تخطط لشن هجمات في المدن الإسرائيلية الرئيسة.

قتلت قوات الأمن الإسرائيلية حتى الآن أكثر من 20 عضوًا ، لكن المجموعة تضم حوالي مائة عضو. واستسلم نحو 20 عضوا للسلطة الفلسطينية وسلموا أسلحتهم. سيتم توظيفهم من قبل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ويتقاضون راتباً شهرياً.

فشلت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في التحرك ضد الجماعة ، بأوامر من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ، طالما أنها لا تعرض حكمه للخطر. وبينما ينتمي معظم أعضاء الحركة إلى فتح ، فإنها تتلقى أموالاً من حماس التي تدعمها أيضًا من خلال وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية.

وتزداد جماعة عرين الاسود قوة، والمواجهة بين اسرائيل وهذه المليشيا الارهابية لا مفر منها. يبدو أنه لا مفر من عملية عسكرية إسرائيلية كبيرة في نابلس ودخول المدينة القديمة (القصبة) ، باعتقال أو قتل الإرهابيين وتفكيك بنيتها التحتية الإرهابية.

بدأت عرين الأسود العمل في آب / أغسطس 2022 ، بعد إنشاء مجموعة كتيبة جنين الإرهابية في جنين. كما جاء تأسيسها نتيجة للعملية العسكرية للجيش الإسرائيلي في غزة في أيار\مايو 2021 ، وإضعاف السلطة الفلسطينية ، وعدم وجود أفق سياسي في المسار الإسرائيلي الفلسطيني. وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية حتى الآن أكثر من 20 عضوًا ، لكن المجموعة تضم حوالي مائة عضو. ولعدة أشهر ، اعتقلت السلطة الفلسطينية الناشط في حماس والعضو في عرين الأسود مشاب اشتية في سجن أريحا. وأسس المجموعة محمد العزيزي عضو "كتائب شهداء الأقصى" التابعة لحركة فتح.

حول اشتية أموال حماس من تركيا لتمويل عمليات الحركة. وتزعم مصادر في نابلس أنه بالرغم من أن هذه المجموعة مستقلة ولا تنتمي إلى أي تنظيم ، إلا أنها لا تزال تتلقى الأموال من حماس التي تدعمها أيضًا عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. وينتمي معظم أعضاء الحركة إلى فتح الذين انضم إليهم مقاتلو حماس والجهاد الإسلامي ، لكن أجندتها تبدو مستقلة. ويهدف لإشعال انتفاضة مسلحة جديدة ضد إسرائيل في الضفة الغربية.

حدثت نقطة تحول في تعامل إسرائيل مع جماعة عرين الأسود الإرهابية في 23 أكتوبر / تشرين الأول 2022 ، عندما نفذ الجيش الإسرائيلي ووكالة الأمن الإسرائيلية عملية جريئة في قلب مدينة نابلس القديمة ، معقل الحركة الرئيس، وقتل أحد الإرهابيين. القائد تامر الكيلاني في عملية معقدة بدراجة نارية مفخخة. كان أحد مؤسسي المجموعة. بعد ذلك بيومين ، في 25 تشرين الأول (أكتوبر) ، فجر الجيش الإسرائيلي معمل المتفجرات التابع للجماعة ، حيث جهز العبوات الناسفة ، وقتل خمسة إرهابيين. وقتل مؤسس عرين الأسود ، تامر الكيلاني في انفجار قنبلة في أكتوبر 2022

صدمت هذه التصرفات المجموعة وسكان نابلس. ونتيجة لذلك ، ضغطت عائلات الناجين من المجموعة عليهم لتسليم أنفسهم للسلطة الفلسطينية. نجح الضغط ، واستسلم أعضاء المجموعة للسلطة الفلسطينية خوفا من أن يقتلهم الجيش الإسرائيلي.ويزعم مسؤولو السلطة الفلسطينية أنه حتى الآن ، استسلم حوالي 20 عضوًا للسلطة الفلسطينية وسلموا أسلحتهم. في المستقبل ، سيتم توظيفهم من قبل

قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ويتقاضون راتباً شهرياً. وتزعم السلطة الفلسطينية أنها تواصل الضغط على أعضاء عرين الأسود لتسليم أنفسهم للسلطة الفلسطينية مقابل حوافز مختلفة.

أعضاء عرين الأسود نجوم وسائل التواصل الاجتماعي

أعضاؤها هم نجوم على وسائل التواصل الاجتماعي. من خلال TikTok ، أصبحوا أنموذجًا يحتذى به للجيل الفلسطيني الشاب الذي لم يشهد الانتفاضة الثانية. إن آلية الدعاية المتطورة للغاية للجماعة تنشر رسالتها في كل أنحاء الضفة الغربية وشرق القدس. ومع الشعبية الكبيرة التي اكتسبتها ، تسمح لنفسها بإعطاء تعليمات للجمهور الفلسطيني بأسره بشأن الإضرابات العامة أو "أيام الغضب" والعنف ضد إسرائيل.

تشكل مجموعة عرين الأسود وإعادة تقويتها في الميدان تحديًا كبيرًا لجيش الدفاع الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية. قال مسؤول أمني إسرائيلي كبير إن المجموعة تتحدى الآن التفاهمات التي تم التوصل إليها بين الفلسطينيين وإسرائيل ومصر والأردن والولايات المتحدة في الاجتماعات الأمنية الأخيرة في العقبة وشرم الشيخ. فقد تعهدت السلطة الفلسطينية بتبني خطة الجنرال الأميركي مايكل فنزل لمحاربة الإرهاب. ومن المفترض أن تدرب 5000 عنصر أمن في الأردن بمساعدة أميركية. وستنتشر القوة الجديدة بعد ذلك في شمال الضفة الغربية لمحاربة الجماعات الإرهابية المسلحة ونزع سلاحها. وهدفها الرئيس هو جماعة عرين الأسود في نابلس.

وعلى المستوى السياسي في إسرائيل أن يتخذ قراراً مصيرياً بوقف نشاط هذه المجموعة الإرهابية قبل أن تنجح في تنفيذ هجوم كبير وسط البلاد. لكن يبدو أنه لا مفر من عملية عسكرية كبيرة في نابلس مع دخول مكثف ومطول إلى مدينتها القديمة (القصبة) ، وعمليات تفتيش من منزل إلى منزل ، واعتقال الإرهابيين أو قتلهم ، وتفكيك بنيتها التحتية الإرهابية. فجماعة عرين الأسود تزداد قوة ، والمواجهة بينها وبين قوات الأمن الإسرائيلية حتمية.

* * *

هآرتس: بديلاً لـ"الجيش" و"الشاباك" و"الموساد": الحكومة تعيد تنظيم صفوفها وترسّخ قوتها بجيش من المتطوعين

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

من الآن، عتبة الحرب الأهلية ليست سوى "حادث". تحريض النظام ودعوته للتمرد ضد المواطنين والهياج في لجنة الدستور ووضع إسرائيل أمام خطر حرب مع أعداء من الخارج، هذا أيضا ليس سوى "حادث". أيضا الحوار في النهاية لن يكون سوى "حادث." وفي الأسابيع الأخيرة، تطور عصيان مدني بادر إليه وخططه ووجهه وغذاه رئيس حكومة متهم بمخالفات جنائية، ووزير عدل مصاب بجنون العظمة، ووزير امن داخلي أدين بمخالفات جنائية، ووزير مالية عنصري يبحر قريبا من الشمس، وحكومة من شخصيات كرتونية، تنتج فقط ترانيم دينية للكاهن الكبير. بشكل متعمد، بدؤوا في تغيير طريقة الحكم واستبدال الديمقراطية النسبية بديكتاتورية مطلقة وإعطاء حقوق وصلاحيات قانونية شخصية لهيئة إدارة الانقلاب، وتصفية سياسية لمن اعتبر معارضا للنظام، وتصنيف نصف الشعب خائناً والنصف الآخر ضحية أبدية من حقها التصحيح التاريخي.

خلافاً لحادث عاديّ مثل حفل الزفاف الذي يوجد فيه داعون ومدعوون ووقت بداية ووقت نهاية، فإن مآثر الحكومة لا ينطبق عليها هذا التعريف. بدأ هذا بتولي الحكومة عملها، وسيستمر في الأشهر القادمة، وإذا انتصرت الحكومة في نهاية المطاف فإن هذا "الحادث" سيتحول احتلالا طويلا دون أي احتمالية حقيقية لإنهائه.

"أحداث" كهذه أعطت الرئيس التركي ولاية عشرين سنة. في بولندا وفي هنغاريا لا توجد أي فرصة حقيقية لإعادة الديمقراطية. أيضا المقارنة مع الحكم الأبدي للديكتاتوريات في الدول العربية لا يبدو أمرا مرفوضا تماما. في معظم هذه الدول استخدمت الأنظمة تعبير "حوار وطني" أو بالعبرية "محادثات". نوع من الدعوة النبيلة المخادعة لنتنياهو من اجل أن يعبروا عن مواقفهم، وبعد ذلك على الفور يرميهم في سلة القمامة.

لم تثمر حوارات كهذه عن أي تغيير، بل ألقت على الديكتاتورية عباءة مثقوبة من الديمقراطية الملطخة. لا يتوقع أن يكون مصير الحوار هنا مختلفا عن مصير الحوارات الأخرى. بقايا مبادرة الرئيس ما زالت تتناثر في الهواء. زعرنة سمحا روتمان في لجنة الدستور ليست ذكرى ضبابية. رفض طلب وقف التشريع من اجل الحوار تم الرد عليه ببصقة على الوجه. والدعوة اليائسة لوزير الدفاع، يوآف غالانت، لوقف التشريع بسبب التهديدات الأمنية، انتهت بإقالته ككلب ضال. بالمناسبة، محاميه بوعز بنتسور، الذي هدد بالانسحاب من الدفاع عنه إذا لم يتم وقف التشريع، لم يقم نتنياهو بإقالته. المتهم يوجد له سلم أولويات خاص به.

كذبة الحوار غير سرية على الإطلاق. فقد ظهرت بكامل الأبهة في بيان نوايا نتنياهو – تصريح استمر عشر ساعات وكلف الاقتصاد عشرات ملايين الشواكل. قال فيه، "أريد هنا التوجه إلى مؤيدي المعسكر الوطني: توجد لدينا الأغلبية لفعل ذلك وحدنا في الكنيست... لن نتنازل عن الطريق التي انتخبنا من اجلها". تقررت

الأغلبية في انتخابات ديمقراطية وهي التي ستضمن بأن "الطريق" لن تكون خاضعة للمفاوضات وللحوار أو للتنازلات. هذه أغلبية تلقائية سيتم الحفاظ عليها حتى لو فشل الحوار، وهو سيفشل لأنه اعتبر تهديدا يسعى إلى تقويض اختيار الأغلبية، أي "الديمقراطية". تضمن هذه الأغلبية سن أي قانون مهما كان هستيريا، ما سيعمل على شرعنة كل فشل، وسيطهر كل فساد وسيضمن تخليد النظام. إذا كان هناك أي تنازلات فهي لن تغير الهدف، وبالتأكيد لن تعيق تحقيقه. لكن الآن ستأتي الحكومة إلى الحوار وهي اكثر تجربة واكثر رغبة في الانتقام بعد الخسارة البسيطة في المعركة. الآن هي تعرف تشكيلة قوات "العدو"، وحددت الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" و"الموساد" كجهات غير مخلصة. هي ستجند بسرعة اكثر وحدات المتطوعين، وستدرب بسرعة المليشيات الخاصة لإيتمار بن غفير لترسيخ أساس التحذير ضد الإرهاب "الفوضوي". حينها سترجع إلى التشريع.

* * *

باحث وجنرال إسرائيلي: إيران هي الرابح الأكبر من الأزمة مع واشنطن.. وفي لبنان عنصر يثير الإعجاب

ترجمة: صحيفة القدس العربي

يحذّر باحث إسرائيلي في مركز أبحاث القدس للشؤون العامة والسياسة اللواء في الاحتياط يوسي كوفرفاسر (رئيس شعبة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية سابقاً) من أن الأزمة الراهنة بين إسرائيل والولايات المتحدة تخدم إيران التي تزداد ثقة، وتتحرك من خلال لبنان لإرساء معادلة جديدة إزاء عدوّيها الإسرائيلي والأمريكي.

باحث: يُجمِع الكل على أن الإيرانيين قادرون على إنتاج كميات انشطارية من أجل جهاز نووي متفجر واحد خلال أقل من أسبوعين، وخلال ثلاثة أشهر يستطيعون إنتاج كميات انشطارية تكفي خمسة أجهزة نووية متفجرة.

في تحليل نشرَه موقع مركز الأبحاث المذكور، يقول يوسي كوفرفاسر إنه بينما تنشغل إسرائيل بأزمتها الداخلية، وبالمساعي لعبور شهر رمضان بسلام مع الفلسطينيين، تتطور تحدياتٌ مهمة في الساحة الإيرانية، وفي مواجهة عناصر القوة في لبنان. زاعماً أن من الواضح، على المستوى الإيراني، أن النظام الإسلامي يفحص إمكانية تغيير قواعد اللعبة وتخصيب اليورانيوم على درجة عسكرية.

ويمضي في تحذيراته: "بعكس تصريحات أمريكية سابقة (تصريحات وزير الدفاع الأمريكي في سنة 2012)، والتي جاء فيها صراحة أن الولايات المتحدة تعتبر أي محاولة إيرانية لتطوير سلاح نووي خطاً أحمر، ولن تقبل

إنتاج اليورانيوم على هذه الدرجة، فإن إدارة بايدن، بعد أن تحوّلتْ هذه الإمكانية إلى حقيقة، تبعث برسالة ضعيفة. فقد قال رئيس الأركان المشتركة في الولايات المتحدة الجنرال ميلي، أمام لجان الكونغرس (23 آذار/مارس): إن الولايات المتحدة لا تزال تلتزم سياسة عدم حصول إيران على سلاح نووي.. بكلام آخر، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تستطيع إيران تخصيب اليورانيوم على درجة عسكرية، وربما أيضاً استخدامه لإنتاج رؤوس نووية متفجرة، لكنها إذا أنتجتْ سلاحاً نووياً، فإن الأمريكيين لن يسكتوا عن ذلك".

الخط الأحمر الأمريكي

كما يقول إنه صحيح أن ميلي قال إن الجيش الأمريكي طوّرَ مجموعة إمكانات عمل كي يستخدمها صنّاعُ القرار، إذا قررتْ إيران إنتاج سلاح نووي، لكن عدم الوضوح بشأن مسألة تَغَيُّر الخط الأحمر الأمريكي كان أمراً مهماً. ويستذكر أنه، رداً على كلام ميلي، قالت الناطقة بلسان البيت الأبيض إن "الولايات المتحدة ملتزمة منْعَ إيران من الوصول إلى سلاح نووي"، وكررت بذلك رسائل الرؤساء الأمريكيين السابقين (أوباما وترامب وبايدن)، لكنها أبقت الغموض بشأن ما إذا كانت تصريحات ميلي هي تصريحات غير موفقة، أم أن هناك تبدُّلاً في الخطوط الأمريكية الحمراء، بحيث أن تخصيب اليورانيوم على درجة عسكرية، ومغزاه الوحيد الرغبة في إنتاج سلاح نووي، لم يعد يتطلب رداً. ويضيف: "إذا استنتجْنا من الكلام الأمريكي أن تخصيب اليورانيوم على درجة عسكرية لا يفرض القيام بعملية، فإن هذا يخلق فجوة بين وجهة النظر الإسرائيلية ووجهة نظر الإدارة الأمريكية. على ما يبدو، هذه الفجوة ليست كبيرة لأن الطرفين في هذه المرحلة يدّعيان أن إيران لم تتخذ قراراً بشأن إنتاج سلاح نووي، ولم تستأنف العمل في مجموعات السلاح التي جمّدتها في سنة 2003. لكن يبرز هنا اختلاف في الآراء بشأن الوقت الذي يحتاج إليه الإيرانيون لإنتاج سلاح نووي منذ اللحظة التي يتخذون فيها قراراً في هذا الشأن. ويُجمِع الكل على أن الإيرانيين قادرون على إنتاج كميات انشطارية من أجل جهاز نووي متفجر واحد خلال أقل من أسبوعين، وخلال ثلاثة أشهر، يستطيعون إنتاج كميات انشطارية تكفي خمسة أجهزة نووية متفجرة". كلما كان الوقت لإنتاج سلاح نووي إيراني أقصر، كلما أصبحت الفجوة أكبر وملحّة أكثر بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن ما الذي يجب فعله إذا قرّرت إيران تخصيب يورانيوم على درجة عسكرية.

إنتاج السلاح النووي

منبّهاً إلى أنه مع ذلك، وحتى وقت قريب، كان التقدير أنه حتى لو خصّب الإيرانيون اليورانيوم على درجة عسكرية، فإنهم بحاجة إلى عامين على الأقل لإنتاج سلاح نووي يركَّب على صواريخهم البعيدة المدى، لكن

ميلي جاء ليقول إن الوقت الذي يحتاج إليه الإيرانيون لإنتاج جهاز نووي متفجر يمكن أن يكون أقصر بكثير، وليسوا بحاجة إلى أكثر من بضعة أشهر. ويتابع: "كلما كان الوقت الذي تحتاج إليه إيران لإنتاج سلاح نووي أقصر، كلما أصبحت الفجوة أكبر وملحّة أكثر بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن ما الذي يجب فعله إذا قرّرت إيران تخصيب يورانيوم على درجة عسكرية".

ويقول يوسي كوفرفاسر إن مجرد تخصيب اليورانيوم على درجة قريبة من الدرجة العسكرية (60% وربما 84%) والتغييرات التي أجريت مؤخراً على تكوين أجهزة الطرد المركزي في منشأة فوردو تحت الأرض، والتي تسمح بالتخصيب على درجة عسكرية، كل ذلك يدل على أن إيران أصبحت أكثر جرأة، وكلام مثل كلام الجنرال ميلي مع التردد الأمريكي في نقاشات الوكالة الدولية للطاقة النووية،يمكن أن يزيد في الاستعداد الإيراني لاختبار الولايات المتحدة (وإسرائيل). منّبهاً إلى أنه، ضمن هذا الإطار، يجب رؤية تصاعُد هجمات وكلاء إيران في سوريا والعراق ضد قواعد أمريكية في سوريا، والتي أدت إلى مقتل مقاول أمريكي وجرح خمسة آخرين. ويقول إنه صحيح أن بايدن ردّ على ذلك بحدّة، والأمريكيون هاجموا قاعدة إيرانية في شمال سوريا، لكن ثمة شكاً في أن هذا سيحقق الردع المطلوب.

الاتفاق مع السعودية

ويرى يوسي كوفرفاسر أنه، في جميع الأحوال، يبدو أن إيران تستمدّ تشجيعاً من تحسُّن مكانتها الإقليمية والدولية بعد الاتفاق بينها وبين السعودية، وتعزيز العلاقات بينها وبين الصين وروسيا، ومن الضعف الأمريكي في المنطقة، ومن عودة رأس النظام السوري إلى حضن العالم العربي، ومن انشغال إسرائيل بمشكلاتها الداخلية، وإحجامها عن الدخول في مواجهة مع "حزب الله".وبرأيه أيضاً، تندرج هنا حادثة الهجوم في مفرق اللجون- مجدو،التي تكشف تصعيداً بدرجة جرأة وكلاء إيران في لبنان. ويضيف: "صحيح أن ما حدث بالضبط لا يزال خفياً، لكن من الواضح أن عنصراً قوياً في لبنان يتمتع بمهنية عسكرية مثيرة للإعجاب، وقدرة على الوصول إلى عبوة متطورة، وعلى اجتياز العائق الحدودي، قررَ أن يرسل إلى الأراضي الإسرائيلية "مخرباً" مسلحاً بصورة جيدة، نجحَ في تنفيذ عمليته التي انتهت "بأعجوبة" بسقوط جريح واحد فقط".

المعركة بين الحروب

مذكّراً أن هذا كله حدثَ من دون أن يكون أي شخص في إسرائيل على علم بالنية والقرار والتنفيذ، كما أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الاستخبارات الإسرائيلية قادرة على منع تكرار مثل هذه الحادثة لاحقاً، وأن ما جرى، من الناحية الاستخباراتية، مفاجأة متعددة الأبعاد. وبرأي يوسي كوفرفاسر، الأخطر من أي شيء أن ما

جرى مفاجأة تتعلق بأسس التقديرات الإسرائيلية، إذ تعمل المنظومة الإسرائيلية على أساس تحليل أساسي أن أطراف القوة في لبنان في حالة ردع بسبب القوة الإسرائيلية، وهي تلتزم قواعد اللعبة التي تمنعها من مهاجمة أهداف في إسرائيل، ما دامت إسرائيل لا تؤذي مصالح لبنانية حيوية، أو تهاجم في لبنان، أو تمسّ بعناصر "حزب الله" في سوريا، ضمن إطار المعركة بين الحروب، التي تهدف إلى ضرب جهود بناء قوة عسكرية لإيران و"حزب الله" في سوريا ولبنان.إيران تستمدّ تشجيعاً من تحسُّن مكانتها الإقليمية والدولية بعد الاتفاق مع السعودية، وتعزيز العلاقات مع الصين وروسيا، ومن الضعف الأمريكي في المنطقة، وانشغال إسرائيل بمشكلاتها الداخلية..

التردّد الإسرائيلي

وعن ذلك يضيف: "يظهر الآن أن هذا الافتراض لم يعد صالحاً. هناك طرف قوي في لبنان يعتقد أن في الإمكان شنّ عملية "إرهابية" في الأراضي الإسرائيلية". وعلى الأرجح، فإن المقصود هو "حزب الله" نفسه، أو طرف مرتبط به، أو بإيران (مثلاً "الجهاد الإسلامي" الفلسطينية، التي نفّذت في سنة 2002 هجوماً مشابهاً من السياج اللبناني، وأدى يومها إلى مقتل 5 إسرائيليين). ويعتبر أنه إذا كان هذا صحيحاً، فإن شيئاً أساسياً في الفهم الإسرائيلي للواقع في لبنان هو خطأ، مرجحاً "أننا لم نفهم أن التغييرات الداخلية الجارية في اسرائيل يمكنها أن تغيّر الصورة في نظر أعدائها، وتدفعهم إلى انتهاج إستراتيجيا جديدة".ويتابع: "كما حذّرتُ في مقالي في هذا الموقع، وعلى الرغم مما قيل عن التردد الإسرائيلي والإحجام عن الدخول في مواجهة مع "حزب الله" بشأن اتفاق الغاز، هناك تخوّف أمني كبير من أن تزداد ثقة الحزب بنفسه، الأمر الذي يشجعه على المجازفة بصورة تبدو لنا أنها غير محسوبة، لكنها في نظره محسوبة".

أسئلة خطيرة ما زالت مفتوحة

وطبقاً ليوسي كوفرفاسر، فإن "تطورات الأشهر الأخيرة؛ سلوك إسرائيل حيال اتفاق الغاز، وتعزيز قوة نظام الأسد، والتقارب بين إيران وروسيا، والاتفاقات بين السعودية وإيران التي عززت قوة النظام المتطرف في طهران، والتصعيد في مواجهة الفلسطينيين في الضفة والأزمة الداخلية في إسرائيل، إزاء هذا كله، يزداد الانطباع بأن القيود التي تأخذها عناصر القوة في لبنان في الاعتبار بشأن تقديراتها للوضع خفّت، ودفعت طرفاً ما إلى انتهاج سياسة جديدة، أو على الأقل فحص تداعيات انتهاج مثل هذه السياسة من خلال الهجوم في مفرق اللجون/ مجدو". ويضيف: " صحيح أن نصر الله لم يعلن مسؤوليته عن الهجوم، في خطابه هذا الأسبوع، لكنه حاول طرح معادلة جديدة، مفادها أنه مسموح لعناصر القوة العاملة في لبنان بالعمل ضد

إسرائيل عبر الحدود (من الأفضل من خلال إخفاء هويتهم وعدم تحمّل المسؤولية)، لكن ممنوع على إسرائيل الرد، وأيّ ردّ سيواجَه بردّ أكبر".

ويعتقد يوسي كوفرفاسر أنه من اللحظة التي يتضح فيها لإسرائيل مَن المسؤول عن هجوم اللجون/ مجدو، يتعين عليها أن تدفّعه ثمناً باهظاً كما وعدتْ، وإذا لم يجرِ ذلك، فإن الخلاصة التي سيصل إليها الحزب وعناصر قوة أُخرى، أن القيود تآكلت، وثمة مجال لزيادة العمليات "الإرهابية" ضد إسرائيل من لبنان.

الباحث: أسباب تدعو للقلق تتعلق بالغموض بشأن هوية الطرف الذي أرسل "المخرّب" (عملية مجدو)، وما هي نياته، ولماذا لم يستخدم الحزام الناسف، وهل جرى إعداد "مخرّبين" آخرين..ويستذكِر أن قناة "المنار" التلفزيونية التابعة لـ "حزب الله" عرضتْ، في يوم السبت (18 آذار/مارس)، فيديو تهديدات لتنظيم اعترف بمسؤوليته عن هجوم اللجون/ مجدو، يحمل اسم "قوات الجليل – الذئاب الوحيدة"، هدّدَ فيه بتنفيذ هجمات أُخرى، هذه المرة ضد شخصيات رفيعة المستوى، بينها الرئيس هرتسوغ. ويتساءل، في تحليله، بالقول إنه في هذه المرحلة، ليس من الواضح صحة ادّعاء "الجهاد الإسلامي" أن اغتيال أحد ناشطيه، في 19 آذار/ مارس، في دمشق علي رمزي الأسود، كان نتيجة عملية إسرائيلية، وهل هناك علاقة بين الاغتيال وبين الهجوم في اللجون/ مجدو، وإذا كان هذا صحيحاً، فإن الأمر هو ردّ نوعي.

ويقّر يوسي كوفرفاسر بأن هناك مشكلة منفصلة تتمثل في المفاجأة العملانية التي انطوى عليها الهجوم، ويقول إنه من المفترض أن الجيش وسائر الأجهزة الأمنية مستعدون لإحباط هجمات من الحدود، حتى من دون معرفة مسبقة.موضحاً أن هناك أسباباً تدعو إلى القلق تتعلق بالغموض بشأن هوية الطرف الذي أرسل "المخرّب"، وما هي نياته، ولماذا لم يستخدم الحزام الناسف، وهل جرى إعداد "مخربين" آخرين، وهل "المخرب" فلسطيني، أو لبناني. ويخلص يوسي كوفرفاسر للقول إن كل هذه الأسئلة، من المهم الإجابة عليها لمنع الهجوم المقبل. ويختم: " نأمل بأن يقدم التحقيق السريع في الحادثة إجابات كاملة عن هذه الأسئلة في أقرب وقت. هذا الواقع المعقد والخطير يفسّر، جزئياً، دعوة الوزير غالانت إلى وقف العملية التشريعية، ووقف التهديدات برفض الخدمة العسكرية".

* * *

هآرتس: هدنة لاعتبارات تكتيكية.. هل يقود نتنياهو إسرائيل نحو حرب أهلية؟

بقلم عاموس هرئيل

في اليوم التالي لبيان رئيس الحكومة نتنياهو عن تجميد سن قوانين الانقلاب النظامي، أصبح واضحاً أن هذه العملية لا تعكس استسلاماً حقيقياً، بل هدنة مؤقتة لاعتبارات تكتيكية. إذا اختار الائتلاف في البداية أسلوب "الصدمة والخوف" وقصف الذي استهدف تحطيم مقاومة المعارضة بالقوانين، اضطر الآن إلى الانسحاب إزاء اللقاء مع جبهة مصممة أقامتها حركة الاحتجاج. وصلت المقاومة إلى الذروة عقب قرار نتنياهو الخاطئ إقالة وزير الدفاع يوآف غالانت من منصبه الأحد الماضي.

الاحتجاج حقق إنجازاً مؤثراً – لو لم يحدث لوقفنا الآن أمام تشريع واسع كحقيقة واقعة. ولكن اليمين فقط وقف لإعادة التنظيم من جديد. مثلما يدلل على ذلك مشروع قانون المحاكمة الذي وضع أمس على طاولة الكنيست تمهيداً للقراءتين الثانية والثالثة. ما زال نتنياهو على مسافة قصيرة من تحقيق هدفه الرئيسي، حتى لو اضطر للتوقف بسبب الظروف. بقيت دوافعه على حالها. على المدى البعيد، هو بحاجة إلى تمرير القوانين من أجل استقرار الائتلاف وتخريب الإجراء القضائي الجنائي ضده.

استجاب نتنياهو في هذه الأثناء لطلبات المعارضة والاحتجاج فقط لعدم وجود خيار آخر. أمس، تم افتتاح مفاوضات جديدة بين الطرفين برعاية رئيس الدولة إسحق هرتسوغ. من المرجح أن الاحتجاج سيستمر في الفترة الانتقالية، لكنه بحجم أصغر. في الأسبوع القادم ستخرج الكنيست إلى العطلة وستبدأ فترة الأعياد.

هذه الأمور تتوافق أيضاً مع تعب في أوساط المشاركين في الاحتجاج الذين خرجوا إلى الشوارع كل أسبوع مدة ثلاثة أشهر متواصلة. ولا يمكن تجاهل وجود تأييد كبير في أوساط الجمهور للتوصل إلى خطة مصالحة. وحتى الآن، رداً على خطوات الحكومة، فقد نهض معسكر ليبرالي ديمقراطي كبير في الجهة المقابلة، ووضعت بنية تحتية أساسية فعالة لمواصلة النضال. ليت سياسيي المعسكر يكونون مستعدين ويقظين مثل ناخبيهم.

وضع قانون المحاكمة يدل على نوايا نتنياهو في مواصلة النضال. وقضية غالانت بقيت موضوعاً غريباً جداً. مساء الأحد، أعلن رئيس الحكومة عن إقالة وزير الدفاع، وأدخل الدولة إلى دوامة، لكن لم يكلف نفسه حتى الآن عناء إرسال رسالة الإقالة لغالنت، التي قد تدخل إلى حيز التنفيذ خلال 48 ساعة من لحظة تسلمها. شارك الاثنان في نقاش أمني في مكتب رئيس الحكومة.

في هذه الأثناء، تم التسريب بأن نتنياهو يتوقع من غالانت الاستقالة من الكنيست على أساس القانون النرويجي، كشرط لبقائه في منصب وزير الدفاع. إذا كان هذا حقاً هو الطلب فسبب ذلك بسيط، وهو أن

نتنياهو يريد التأكد من وجود أغلبية داخل الكنيست مؤكدة للتصويت على القانون. في اللحظة التي سيقرر فيها بأن المعارضة والاحتجاج قد ضعفا وأن الظروف نضجت للسير إلى الأمان، فسيتم تقديم القانون مرة أخرى للتصويت عليه. ولكن غالنت يرى بأن نتنياهو لم يعد يستطيع الاعتماد عليه في المجال السياسي. وهذا بشكل عام لا يرتبط بحقيبة الدفاع التي تشغله بدرجة أقل. لم يعد غالانت جندياً في التنظيم، ولم يعد ملزماً بالخضوع الأعمى للقائد، مثل الذي يعلن عنه صبح مساء كثير من الوزراء وأعضاء كنيست من الليكود.
تناولت الإقالة الولاء واستهدفت ردع الآخرين. حتى لو جلس داخل المكتب وزير – دمية م وغير مؤهل، يعتقد نتنياهو أن بإمكانه التعايش مع ذلك. من المهم معرفة كيف تبدو الأمور من البنتاغون، فقد عولت واشنطن على غالنت كرجل الاتصال الرئيسي في الحكومة المتطرفة والخطيرة التي تشكلت في إسرائيل.
عدم اليقين حول مكانة غالانت (من غير الواضح إذا كان هذا نتيجة تخبط نتنياهو أو محاولة لابتزاز تنازلات من وزير الدفاع) ينزلق أيضاً إلى الدول والتنظيمات المجاورة. هل يقدر "حزب الله" وحماس بأنه وزيراً يعمل بوظيفة جزئية يقف على رأس جهاز الأمن، والذي يعمل إلى جانب رئيس حكومة ذي رأي مشوش بسبب مشكلاته القانونية والأزمة السياسية الاستثنائية؟ هذا وضع غير صحي تماماً كلما مر الوقت، وهو يحدث في ذروة فترة أمنية متوترة.
غالانت، باستثناء ظهوره في لجنة الخارجية والأمن وزيارة الجنود المصابين، قلل من ظهوره في النشاطات العامة منذ قرار إقالته. تحته، يحاول رئيس الأركان هرتسي هليفي البدء بحذر بمحاولة إصلاح أضرار الفترة الأخيرة التي هو غير واثق كلياً بأنها انتهت. أمس، زار قاعدة سلاح الجو "رمات دافيد" وكأنه يريد القول "عدنا إلى الوضع الطبيعي". في هذه الأثناء، من المرجح أن بعض الطيارين في الاحتياط الذين علقوا خدمتهم، سيعودون إلى التدريبات إلى حين أن يتضح إذا عاد الائتلاف إلى جهود التشريع.

بداية جيدة

يتعلق أحد التطورات المقلقة في هذا الأسبوع بالوعد الذي أعطاه نتنياهو لبن غفير بشأن تشكيل الحرس الوطني. يدور الحديث عن سلسلة من التعهدات السابقة التي لم تنفّذ (هذا مفاجأة، مفاجأة). لم يتم بعد تحديد ميزانية أو إجراءات منظمة، والشرطة أيضاً تجد صعوبة في تجنيد رجال شرطة جدد. مبدئياً، لدينا مدخل لإقامة كتائب عاصفة، من نوع "باسيج إسرائيلي" بروحية الأصل الإيراني، التي خدمت مباشرة النظام.
أول أمس، وبعد نداءات واضحة من قبل نتنياهو، خرج بن غفير وسموتريتش وآخرون إلى الشوارع مئات الأعضاء في تنظيمات عنيفة مثل "لافاميليا" و"لاهفاه". في القدس هاجم مؤيدو "بيتار" مراسل حداشوت 13 يوسي إيلي والمصور آفي كشمان وأصابوهما. وهاجم مشاغبون آخرون سائق سيارة فلسطينياً، تم إنقاذه من

عملية فتك بعد تدخل المواطنين. في بيسان، وضع نشطاء ليكود حاجزاً طياراً وقاموا بـ"عملية انتقاء" لمنع مجيء أعضاء كيبوتسات إلى المظاهرة. وفي المساء عندما بدأ الجمهور يتفرق بعد انتهاء المظاهرة في تل أبيب، انطلقت عصابات صيد من أوساط مؤيدي فريق "بني يهودا" خلف المتظاهرين الذين كانوا في شوارع جانبية ومظلمة في محاولة للمس بهم.

هذه مجموعات منفلتة العقال، تعمل طبقاً لإشارات من الأعلى. إذا لم يبدأ "الشاباك" والشرطة بعلاجها بصورة منهجية وعميقة أكثر، فقد ينتهي أحد هذه الأحداث بالقتل. قام "الشابك" في السنوات الأخيرة بفحص إخراج "لاهفاه" من القانون مرتين، لكنه توصل إلى الاستنتاج بأنه لا يملك ما يكفي من الأدلة للإعلان عنها كتنظيم إرهابي. أمس، أعلن "الشاباك" والشرطة أنهم اعتقلوا ثلاثة نشطاء من اليمين قرب المظاهرة في القدس وهم يحملون مسدساً مرخصاً. نشر الثلاثة في الشبكات الاجتماعية فيلم فيديو هددوا فيه بالمس بالمتظاهرين ضد الانقلاب. هذه بداية جيدة، لكن يمكن الافتراض أن هناك كثيرين يتجولون في الخارج ولديهم نوايا خبيثة مشابهة.

* * *

هآرتس: منح شريكه ميليشيا خاصة واتهم المعارضة بافتعال حرب أهلية.. نتنياهو يشتري الزمن

في خطابه أول أمس، عاد رئيس الوزراء نتنياهو وحذر من حرب أهلية. كما يتناسب والمحرض الوطني، فعل هذا في الوقت الذي شهّر فيه بمعسكر معارضيه وأساء إلى سمعته، "هناك أقلية متطرفة مستعدة لتمزيق الدولة إرباً وإشعال أوار حرب أهلية"، اتهم رئيس الوزراء، وأضاف أن هذه الأقلية "تتخذ العنف، وتشعل النار، وتهدد بالمس بمنتخبي الجمهور، وتشعل أوار حرب أهلية وتدعو إلى الرفض الذي هو جريمة فظيعة".

لم يقل كلمة عن دوره في دهورة إسرائيل إلى حافة الحرب الأهلية. العكس هو الصحيح: فقد شدد نتنياهو في خطابه بأنه "ليس مستعداً لتمزيق الشعب إرباً". غير أنه كالمعتاد وكما هو دارج لدى رئيس الوزراء، لا علاقة بين الأقوال والأفعال. قبل وقت قصير من وقوفه أمام الأمة وإعلانه الموافقة على تجميد التشريع حتى الدورة الصيفية للكنيست، لأهداف "الحوار"، وقع نتنياهو على تعهد بإقامة حرس وطني يكون تابعاً لوزير الأمن القومي، بن غفير. أو بالعبرية البسيطة: شرطة بن غفير الخاصة.

بن غفير، تلميذ مئير كهانا، مجرم مدان، متطرف وحماسي. إقامة ميليشيا تابعة له وليس لشرطة إسرائيل هي فعل عديم المسؤولية، وخطوة بالضرورة ستعرض مواطنين لا ذنب لهم للخطر. الزعيم السياسي غير المعني بحرب أهلية لا يقيم ويمول للمتطرفين من أعضاء حكومته شرطة خاصة ومسلحة. عملياً، هذه خطوة

تدل على أن نتنياهو يستعد لحرب أهلية.
اشترى نتنياهو زمناً حتى الصيف كي يقمع الاحتجاج ويتوجه إلى "الحوار"، لكن يبدو أنه يعتزم استخدام هذه المهلة أساساً كي يستعد بشكل أفضل لموجة الاحتجاج التالية. وسيقف أمام هذه الموجة هو وشريكه الكهاني بينما تحت تصرفهما شرطة خاصة تابعة مباشرة لوزير الأمن القومي وليس لمفتش عام الشرطة كوبي شبتاي. لن يكون علمها علم إسرائيل بل علم حركة "كاخ". إذا كان ينبغي أن نحاكم الأمور وفقاً لأفعاله، فإن وجهة نتنياهو ليست للسلام بل للحرب.

من السهل أن نخمن من سيتجند لصفوف الميليشيا. أول أمس، ضرب تم ضرب الصحافي يوسي ايلي، مراسل القناة 13، من قبل متظاهر يميني متطرف في المظاهرة التي غطاها في القدس، وهو يعاني من كسر في أحد أضلاعه. "كان هناك بضع عشرات من نشطاء "لا فاميليا" وملحقاتها"، روى إيلي، "بدأنا نبث في الجانب، وبدأوا يعتدون، يبصقون، يرشقون البيض والأمتعة. ومصوري، آفي كشمن، تلقى ضربة بعصا على الرأس، أما أنا فضربوني على أضلاعي. حاول أفراد الشرطة المساعدة لكنهم كانوا قليلين جداً".
السرايا الهجومية الخاصة بنتنياهو وبن غفير في مظاهرة التأييد للانقلاب النظامي لم تكن إلا مقدمة لما ينتظر المتظاهرين بعد الإجازة، بعد أن تقام الشرطة الخاصة وتستكمل كل الاستعدادات.

* * *

معاريف: مراهناً على صافرة النهاية.. نتنياهو بين "ممثلي المسيح" و انقلاب الخريطة السياسية

بقلم افرايم غانور

الانفجار السياسي الأكبر في تاريخ الدولة أخذ مهلة زمنية حتى أيام الصيف الحارة. رئيس الوزراء نتنياهو، الذي خرج مرضوضاً ومضروباً من الأشهر الثلاثة الأولى لحكومته، اختار اللعب على الزمن. وفي الترجمة إلى لغة كرة القدم: هذا هو طريق الخاسرين والضعفاء والجبناء للوصول إلى صافرة نهاية المباراة مع إنجاز ما.
تعلمنا من هذا الانفجار السياسي حقيقة واحدة واضحة: من يومها الأول، سارت هذه الحكومة بالدولة من أزمة إلى أزمة، بسلوك هواة سكارى النصر والقوة اللذين خلقا هنا أجواء أيام المسيح، بشعور وكأنهم ممثلو المسيح.
أطرح سؤالاً: ماذا كان سيحصل لو اضطرت هذه الحكومة الفاشلة لقيادة الدولة إلى حرب شاملة مع إيران و"حزب الله" وسوريا ومنظمات الإرهاب الفلسطينية؟ حين نسمع اليوم من كثيرين من أعضاء هذه الحكومة: "لا شك أننا ارتكبنا العديد من الأخطاء في ما يتعلق بسلوكنا، خصوصاً في ما يتعلق بالإصلاح القضائي"

الجواب واضح. ليس هناك من يمكن الاعتماد عليه. المشكلة أن الأخطاء في الحرب تنتهي بثمن دموي باهظ جداً، إن لم نقل بتهديد وجودي.

حكومة اليمين الأولى وعلى ما يبدو الأخيرة، حددت فشلها من لحظة قيامها بتركيبتها، بإشغال المناصب والوزارات وأساساً في معالجة الأهداف التي وضعتها أمام الجمهور. حكومة على مدى فترة الولايات القصيرة لحكومة الوسط – اليسار التي سبقتها وعلى طول كل حملات الانتخابات الأخيرة تحدثت عن معالجة غلاء المعيشة، والنووي الإيراني المهدد لوجودنا، والحوكمة، والأمن الشخصي، والسكن، والتعليم والصحة، هجمت منذ يومها الأولى على الثورة القضائية بهوس عديم القيود، وذلك بمرافقة تشريع قوانين شخصية سخيفة هدفها واضح ومكشوف – خدمة رئيس الوزراء نتنياهو، ورئيس "شاس" آريه درعي، ونزوات الحريديم فقط، وهمشت الجمهور.

الانفجار الذي نشأ من الإدارة الفاشلة لحكومة اليمين أضر باقتصاد إسرائيل، بصورتها وبعلاقاتها بالعالم، بالمجتمع الإسرائيلي وبأمن الدولة. هذا ضرر سيتطلب زمناً وجهداً جماً للعودة إلى الوضع الذي كنا فيه حتى إقامة هذه الحكومة. لكن خرج من هذا الانفجار أيضاً شيء ما حلو، تعلمنا منه أن نرى ونفهم بأنه بخلاف ما كان دارجاً التفكير به، بدا الشعب في إسرائيل مبالياً حين يتعلق الأمر بروحه وبمستقبله وحريته، ويعرف كيف يعبر عن هذا بقوة هائلة. عشرات آلاف المتظاهرين من أطراف الطيف السياسي، من كل الطوائف والقطاعات التي وقفت على مدى الـ 13 أسبوعاً الماضية، حتى في الأيام الباردة والماطرة، هم الدليل الأفضل على ذلك. تعلمنا من هذا الانفجار أيضاً بأن الطيارين والمقاتلين الجسورين فوضويون وخونة ورافضون وضد أولئك الذين لا يتجندون ويتملصون من العمل ممن توراتهم إيمانهم، هم الوطنيون الصهاينة الحقيقيون.

وختاماً، يمكن القول إن هذا الانفجار السياسي سيغير الخريطة السياسية في إسرائيل التي انقسمت على مدى السنوات الأخيرة إلى كتلتين شبه متساويتين – الليكود تحت نتنياهو بدعم الحريديم، ويقابلهم فسيفساء من أحزاب الوسط – اليسار.

هذا الانفجار حول "فقط لا بيبي" من شعار إلى حقيقة كون بيبي ومؤيديه المخلصين سيخرجون خاسرون من هذا الانفجار، الذي سيضعضع مستقبل الليكود. وذلك لأن أغلبية الشعب في إسرائيل سترغب في رؤية الحكومة التالية التي ستقيم قيادة موحدة، مستقيمة وديمقراطية حقيقية، تحرص على مصلحة الشعب وليس على المصالح الشخصية لزعمائها. الواضح أنه إذا لم تتوفر صيغة لحل وسط حقيقي في ما يتعلق بالإصلاح القضائي تكون مقبولة على أغلبية الشعب، سنقف في حملة انتخابات جديدة.

* * *

إسرائيل اليوم: رغم الإقالة.. ما الأمر الذي جعل "المتناقضين" نتنياهو وغالانت يجتمعان معاً؟

بقلم ليلاخ شوفال

رغم الشرخ بين رئيس الوزراء نتنياهو ووزير دفاعه المقال يوآف غالانت، التقى الرجلان أمس في ديوان رئيس الوزراء في القدس لبحث على الوضع الأمني الحساس هذه الأيام. ومشكوك بأن هذين الرجلين، اللذين بينهما عدم ثقة تامة منذ خطاب غالنت من جهة وإقالة نتنياهو له من جهة أخرى، كانا سيجلسان في البحث ذاته لو لم يكن الوضع الأمني يوجب ذلك. بقدر ما هو معروف، نجح الرجلان في التعالي على نفسيهما في البحث، أما مسألة إقالة غالنت فلم تبحث. على كل حال، حتى موعد كتابة هذه السطور، يتلقَ وزير الدفاع المقال كتاب إقالة رسمياً من رئيس الوزراء، وما دام لم يتلقه فسيواصل مهام منصبه. إذا ما تلقى الكتاب بالفعل، فسيكون مطالباً بإخلاء مكتب وزير الدفاع في غضون 48 ساعة.

توجد في هذه اللحظات عدة محافل تحاول ممارسة الضغط على نتنياهو لإبقاء غالنت في منصبه، لكن محاولات الوساطة لم تعط ثمارها حتى الآن. قد يكون أحد الأسباب لعدم إرسال نتنياهو كتاب الإقالة الرسمي لغالانت هو الوضع العملياتي المقلق، الذي تسبب منذ البداية لوزير الدفاع بالوقوف أمام الكاميرات ويطلب تعليق التشريع القضائي في ضوء التهديدات الأمنية الخطيرة.ما يمكن قوله هو أن الفترة الأخيرة دفعت أعداء إسرائيل، وعلى رأسهم إيران، التفكير بإمكانية استغلال الأزمة العميقة التي فيها إسرائيل كي يمسوا بها أمنياً. انتقل جهاز الأمن من الأحاديث عن "مواجهة محدودة" في ساحة واحدة إلى الحاجة إلى التخطيط لـ "وحدة الساحات".

بشكل غير مفاجئ، توجه إسرائيل إصبع اتهام تجاه إيران التي تحاول أن تؤدي إلى "وحدة الساحات" إياها، لكنهم يذكرون أيضاً التوتر المتزايد مع "حزب الله" في لبنان وتكاثر أحداث الاحتكاك على طول الحدود. تشخص إسرائيل ثقة نصر الله بنفسه على نحو متزايد تجاه إسرائيل في الفترة الأخيرة، وتقدر بأنه يحاول تثبيت معادلة مختلفة في إطار محاولة استغلال الوضع الداخلي الحساس عندنا.

إسرائيل لا تكشف كل المعلومات عن المخرب الذي تسلل من لبنان ونجح في الوصول حتى مجدو حاملاً عبوة ناسفة، لكنها ألمحت بأن "حزب الله" مشارك. صحيح أن القيادة السياسية الأمنية هددت بالرد على العملية، لكن الرد لم يأتِ بعد حتى هذا الوقت. ويشهد غياب الرد الإسرائيلي على التخوف في إسرائيل من نصر الله، الذي هدد في الأيام الأخيرة بالرد على كل عمل إسرائيلي. من جهة أخرى، يدرك جهاز الأمن بأن غياب الرد

الإسرائيلي يفسر كمس بالردع. يدور الحديث عن وضع إشكالي في ضوء الفترة التي تكون فيها الأزمة الداخلية والدولة التي تعيشها إسرائيل تضعفها أيضاً في نظر أعدائها.

* * *

هآرتس/ ذي ماركر: هل تطمح أبو ظبي إلى تشكيل "حركة كماشة" على الاقتصاد الإسرائيلي؟

بقلم عيدان بنيامين وميخائيل روخفيرغر

قبل صفقة ضخمة: نحو نصف الملكية لشركة "نيو ميد اينرجي" (في السابق "ديلك للتنقيب")، التي يسيطر عليها إسحق تشوفا، التي هي الشريك الأكبر في حقل "لافيتان"، قد تشتريها شركات أجنبية بنحو 14 مليار شيكل.

نشرت شركة "نيو ميد" أمس بأنها حصلت على عرض شراء غير ملزم من شركات الطاقة الدولية الضخمة، "بريتيش بتروليوم" وشركة النفط الوطنية في أبو ظبي (أدنوك). حسب العرض، هي ستشتري كل أسهم "نيو ميد اينرجي" التي هي للجمهور (45 في المئة) وأيضاً الـ 5 في المئة التي هي لمجموعة "ديلك". الثمن المقترح هو 12.05 شيكلاً لكل وحدة شراكة في "نيو ميد"، وهذا يعكس ثمن أكثر 72 في المئة من الثمن في بورصة تل أبيب عشية تقديم العرض. العرض يشمل الدفع نقداً، 7 مليارات شيكل.

مجلس إدارة "نيو ميد" سيعين لجنة تضم ثلاثة من المديرين الخارجيين فقط: افرايم تصدكا، وعاموس يارون، ويعقوب جاك، لفحص الصفقة. وبعد أن تقدم اللجنة التوصية لمجلس الإدارة ستحتاج الصفقة إلى مصادقة المحكمة التي ستحتاج إلى مصادقة الجمعية العمومية لـ"نيو ميد" بأغلبية مالكي الأسهم في أوساط الجمهور. الصفقة تحتاج أيضاً إلى مصادقة وزارة الطاقة.

أسهم "نيو ميد" التي تسيطر عليها مجموعة ديلك (55 في المئة) قفزت أمس 37 في المئة ووصلت إلى سعر 11.7 مليار شيكل. وقفزت أسهم ديلك 15 في المئة، ووصل إلى 7 مليارات شيكل. ودخول "أدنوك" بملكية حكومة أبو ظبي للاستثمار في "نيو ميد" يزيد الخوف من المس بالمنافسة بين حقول الغاز في إسرائيل وربما حتى من ارتفاع سعر الغاز في السوق الإسرائيلية. هذا خوف ينبع من أن "نيو ميد" هي شريكة في حقل "لافيتان"، الذي تمتلك حكومة أبو ظبي 22 في المئة من الحقوق في حقل الغاز الثاني من حيث حجمه في إسرائيل، حقل "تمار"، بواسطة شركة أخرى تمتلكها، شركة "مبادلة بتروليوم".

"عملت الحكومة الكثير جداً من أجل تفكيك المركزية في فرع الغاز، ومن المؤسف إذا عاد الوضع إلى الوراء"، قال أمس مصدر رفيع سابق في مجال المنافسة. دخلت "مبادلة" للاستثمار في حقل "تمار" قبل نحو سنتين عندما اشترت حقوقاً في الحقل من مجموعة شركات تابعة لـ"تشوفا". وهذه ألزمت ببيعها لأنها كانت تمتلك "وهي ما تزال تمتلك) حقوقاً في حقل "لافيتان" وحقل "كاريش" (الذي بيع لشركة "اينرجيان"). وهذا الطلب استهدف منع وضع تمتلك فيه شركة واحدة جميع حقول الغاز الطبيعي المهمة في إسرائيل وتمنع المنافسة بينها. والآن يتعين على سلطة المنافسة أن تفحص بيع الحقوق في حقل "لافيتان" قبل أن تخرج هذه الصفقة إلى حيز التنفيذ. في محادثة أجراها المدير العام للشركة، يوسي آبو، مع مستثمرين، أشار إلى أنه لا يرى مشكلة تنظيمية في الصفقة. وقال إن "على حكومة إسرائيل أن تباركها".

المحامي درور شتروم، المسؤول السابق عن المنافسة، قال: "هذه مركزية مقلقة جداً؛ لأن الأمر لا يتعلق بامتلاك سلبي. هذا يضع أسئلة جدية أمام اللجنة في مكتب رئيس الحكومة، المسؤولة عن الاستثمارات الأجنبية. الخوف هو بالأساس في المستوى الوطني، ومن المس بالمصالح القومية لدولة إسرائيل. لن تكون سلطة المنافسة بالضرورة مشاركة في ذلك على الرغم من وجود جوانب تتعلق بالمنافسة. في نهاية المطاف، من ناحية سلطة المنافسة في الوضع الذي يوجد فيه احتكار الآن، حقلا "تمار" و"لافيتان" تسيطر عليهما جهة واحدة، "نوبل إينرجي" (التي تمتلك تمار) و"شبرون" (التي تمتلك لفيتان)، وهما نفس الجهة بالنسبة لي، حيث إن "شبرون" هي صاحبة "نوبل إينرجي".

المحامي أريئيل بارزيلاي، رئيس قسم الاقتصاد في حركة جودة الحكم، قال: "إحدى يدي أبو ظبي تمسك بحقل "تمار"، والأخرى موضوعة الآن على حقل لفيتان، وبذلك يعيدوننا ثانية إلى مشكلة الملكية المتقاطعة في الحقول، التي تضمن مرة أخرى غياب المنافسة وزيادة المركزية. نطلب من المنظمين التدخل بسرعة، لأن الحساب سيقدم في النهاية لجمهور المستهلكين". حسب أقوال بارزيلاي، فإن "حركة الكماشة التي تنفذها أبو ظبي على اقتصاد إسرائيل حركة مقلقة. لأن صندوق أي.دي.كيو يريد السيطرة على بينكس، وقامت شركة مبادلة بشراء حقل "تمار". تسعى شركة أخرى من أبو ظبي الآن لشراء جزء من حقل "لفيتان"، ومن ثم زيادة سيطرتها على حقول الغاز الطبيعي، التي تعتبر مادة أولية حيوية لقطاع الكهرباء. بعد السيطرة على صناديق التقاعد، فإن يداً أجنبية سيطرت على الملجأ الوطني". وفي وزارة الطاقة كما يبدو يقلقون بدرجة أقل من الصفقة الآخذة في التبلور. وزير الطاقة الحالي، إسرائيل كاتس، بارك الصفقة أمس. مع ذلك، أضاف بأن "تفاصيل الاتفاق بعد عرضها على مكتبه، سيتم فحصها من الجهات المهنية ذات الصلة كشرط للمصادقة عليها. وجاء من هيئة المنافسة أنه "إذا وصلت إليها الصفقة ستخضع للفحص".

أنباء جيدة لـ "ديلك"

إذا تم استكمال الصفقة، فهي أنباء جيدة لمجموعة "ديلك" التي تمتلكها "تشوفا" (48 في المئة)، ومقابل الـ 5 في المئة من "نيو ميد"، ستحصل على نحو 700 مليون شيكل نقداً، ستساعدها على تسديد التزاماتها لمن يمتلكون أسهمها. وستبقى تحت سيطرة مشتركة لـ"نيو ميد" مع بي.بي وأبو ظبي. ربما تنفذ "ديلك" أيضاً إعادة تقدير ثمن حسابية إيجابية لممتلكاتها في "نيو ميد"، وفي أعقاب ذلك توزيع أرباح كثيرة على أصحاب الأسهم فيها، وعلى رأسهم "تشوفا".

يتوقع أن تجني شركتا "منورة" و"مغدال" أرباحاً جيدة إذا تم استكمال الصفقة. تمتلك "منورة" بواسطة صناديق موازية 4.8 في المئة من "نيو ميد"، ويتوقع أن تربح 250 مليون شيكل، وتمتلك "مغدال" 4.1 في المئة من "نيو ميد" وستربح 226 مليون شيكل. وقد يدفع من يبيعون الأسهم من أوساط الجمهور ومن "ديلك" ضريبة بيع بنسبة 25 في المئة، مبلغ إجمالي أكثر من مليون شيكل. ويتبين من تقارير "نيو ميد" أن إنتاج الغاز الطبيعي في حقل "لافيتان" زاد في 2022 ووصل إلى 11.4 مليار متر مكعب، زيادة 6.5 في المئة مقابل العام 2021. التصدير من حقل "لافيتان" إلى مصر في 2022 كان 4.9 مليار متر مكعب مقابل 3.4 مليار متر مكعب في 2021.

* * *

هآرتس: مهلة مؤقتة للانقضاض من جديد

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

في اليوم التالي لبيان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عن تجميد سن قوانين الانقلاب النظامي، أصبح من الواضح أن هذه العملية لا تعكس استسلامًا حقيقيًا، بل هدنة مؤقتة لاعتبارات تكتيكية. إذا اختار الائتلاف في البداية اسلوب "الصدمة والخوف" وقصف بالقوانين الذي استهدف تحطيم مقاومة المعارضة، الآن اضطر الى الانسحاب ازاء اللقاء مع جبهة مصممة اقامتها حركة الاحتجاج. المقاومة وصلت الى الذروة في اعقاب قرار نتنياهو الخاطئ، اقالة وزير الأمن يوآف غالنت من منصبه في يوم الاحد الماضي.

الاحتجاج حقق انجاز مؤثر - لو أنه لم يحدث لكان يمكن أننا نقف الآن امام تشريع واسع كحقيقة واقعة. ولكن اليمين فقط وقف لإعادة التنظيم من جديد. مثلما يدلل على ذلك مشروع قانون المحاكمة الذي وضع أمس على طاولة الكنيست تمهيدا للقراءة الثانية والثالثة. نتنياهو ما زال يوجد على مسافة قصيرة من تحقيق

هدفه الرئيسي، حتى لو اضطر للتوقف بسبب الظروف. دوافعه بقيت على حالها. على المدى البعيد هو بحاجة الى تمرير القوانين من اجل استقرار الائتلاف وتخريب الاجراء القضائي الجنائي ضده.

نتنياهو استجاب في هذه الاثناء لطلبات المعارضة والاحتجاج فقط لعدم وجود خيار آخر. أمس تم افتتاح مفاوضات جديدة بين الطرفين برعاية رئيس الدولة اسحق هرتسوغ. ايضا في الفترة الانتقالية فانه من المرجح أن الاحتجاج سيستمر، لكن ربما بحجم أصغر. في الاسبوع القادم ستخرج الكنيست الى العطلة وستبدأ فترة الاعياد. هذه الامور تتوافق ايضا مع التعب في اوساط المشاركين في الاحتجاج الذين خرجوا الى الشوارع كل اسبوع مدة ثلاثة أشهر متواصلة. ايضا لا يمكن التجاهل بأنه يوجد تأييد كبير في اوساط الجمهور للتوصل الى خطة مصالحة. وحتى الآن، ردا على خطوات الحكومة، فقد نهض معسكر ليبرالي ديمقراطي كبير في الجهة المقابلة ووضعت بنية تحتية اساسية فعالة لمواصلة النضال. ليت سياسيي المعسكر يكونون مستعدين ويقظين مثل ناخبيهم.

ليس فقط وضع قانون المحاكمة يدل على نوايا نتنياهو في مواصلة النضال. قضية غالنت بقيت موضوع غريب جدا. في مساء يوم الاحد أعلن رئيس الحكومة عن اقالة وزير الأمن، وادخل الدولة الى دوامة، لكن حتى الآن لم يكلف نفسه عناء ارسال رسالة الاقالة لغالنت، التي يمكن أن تدخل الى حيز التنفيذ خلال 48 ساعة من لحظة تسلمها. الاثنان شاركا في نقاش أمني في مكتب رئيس الحكومة.

في هذه الاثناء تم التسريب بأن نتنياهو يتوقع من غالنت الاستقالة من الكنيست على اساس القانون النرويجي، كشرط لبقائه في منصب وزير الأمن. إذا كان هذا هو حقا الطلب فان سبب ذلك بسيط وهو أن نتنياهو يريد التأكد من أنه ستكون في الكنيست اغلبية مؤكدة للتصويت على القانون. في اللحظة التي سيقرر فيها بأن المعارضة والاحتجاج قد ضعفا وأن الظروف نضجت للسير الى الامان، فانه سيتم تقديم القانون مرة اخرى للتصويت عليه. ولكن بالنسبة لغالنت فان نتنياهو لم يعد يستطيع الاعتماد عليه في المجال السياسي. هذا بشكل عام لا يرتبط بحقيبة الأمن التي تشغله بدرجة اقل. غالنت لم يعد جندي في التنظيم ولم يعد ملزم بالخضوع الاعمى للقائد، مثل الذي يعلن عنه صبح مساء كثير من الوزراء واعضاء كنيست من الليكود. الاقالة تناولت الولاء واستهدفت ردع الآخرين. حتى لو جلس في المكتب المهم وزير - دمية من قبله وغير مؤهل فيبدو أن نتنياهو يعتقد أنه يمكنه التعايش مع ذلك. من المهم كيف تبدو الامور من البنتاغون في واشنطن، هناك عولوا على غالنت كرجل الاتصال الرئيسي في الحكومة المتطرفة والخطيرة التي تشكلت في اسرائيل.

عدم اليقين حول مكانة غالنت - من غير الواضح إذا كان هذا نتيجة تخبط نتنياهو أو محاولة لابتزاز تنازلات من وزير الأمن - ينزلق ايضا الى الدول والتنظيمات المجاورة. هل في حزب الله وفي حماس يقدرون بأنه على رأس جهاز الامن يقف وزير يعمل بوظيفة جزئية، والذي يعمل الى جانب رئيس حكومة رأيه مشوش بسبب

مشكلاته القانونية والازمة السياسية الاستثنائية؟ هذا وضع غير صحي تماما كلما مر الوقت وهو يحدث في ذروة فترة امنية متوترة.

غالنت، باستثناء ظهوره في لجنة الخارجية والامن وزيارة الجنود المصابين، قلل من ظهوره في النشاطات العامة منذ قرار اقالته. تحته، يحاول رئيس الاركان هرتسي هليفي أن يبدأ بحذر محاولة اصلاح اضرار الفترة الاخيرة التي هو غير واثق كليا بأنها انتهت. أمس قام بزيارة قاعدة سلاح الجو رمات دافيد وكأنه يريد القول "عدنا الى الوضع الطبيعي. على الاقل في هذه الاثناء من المرجح أن بعض الطيارين في الاحتياط الذين علقوا خدمتهم، سيعودون الى التدريبات الى حين أن يتضح اذا الائتلاف عاد الى جهود التشريع.

بداية جيدة

أحد التطورات المقلقة جدا في هذا الاسبوع تتعلق بالوعد الذي اعطاه نتنياهو لبن غفير بشأن تشكيل الحرس الوطني. الحديث يدور في الواقع عن سلسلة من التعهدات السابقة التي لم يتم تنفيذها (هذا مفاجأة، مفاجأة). لم يتم بعد تحديد ميزانية أو اجراءات منظمة، والشرطة ايضا تجد صعوبة في تجنيد رجال شرطة جدد. وحتى الآن مبدئيا يوجد لدينا مدخل لإقامة كتائب عاصفة، من نوع باسيج اسرائيلي بروحية الاصل الايراني، التي خدمت مباشرة النظام.

أول أمس وبعد نداءات واضحة من قبل نتنياهو فان ايتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش وآخرين خرجوا الى الشوارع ليس فقط مئات الاعضاء في تنظيمات عنيفة مثل لافاميليا ولاهفاه. في القدس هاجم واصاب مؤيدو بيطار مراسل حداشوت 13 يوسي ايلي والمصور آفي كشمان. مشاغبون آخرون هاجموا سابق سيارة فلسطيني، الذي تم انقاذه من عملية فتك بعد تدخل المواطنين. في بيسان وضع نشطاء لليكود حاجز طيار وقاموا بـ"عملية انتقاء" من اجل منع مجيء اعضاء كيبوتسات الى المظاهرة. وفي المساء عندما بدأ الجمهور يتفرق بعد انتهاء المظاهرة في تل ابيب انطلقت عصابات صيد من اوساط مؤيدي فريق بني يهودا خلف المتظاهرين الذين تواجدوا في شوارع جانبية ومظلمة في محاولة للمس بهم.

هذه مجموعات منفلتة العقال، تعمل طبقا لإشارات من الاعلى. اذا لم يبدأ الشباك والشرطة بعلاجها بصورة منهجية وعميقة اكثر فان أحد هذه الاحداث يمكن أن ينتهي بالقتل. مرتان في السنوات الاخيرة قام الشباك بفحص اخراج لاهفاه الى خارج القانون، لكنه توصل الى الاستنتاج بأنه لا يوجد لديه ما يكفي من الادلة للإعلان عنها كتنظيم ارهابي. أمس أعلن الشباك والشرطة أنهم اعتقلوا قرب المظاهرة في القدس ثلاثة نشطاء من اليمين وهم يحملون مسدس مرخص. الثلاثة نشروا في الشبكات الاجتماعية فيلم فيديو هددوا فيه بالمس بالمتظاهرين ضد الانقلاب. هذه بداية جيدة، لكن يمكن الافتراض أنه في الخارج هناك كثيرون يتجولون ولديهم نوايا خبيثة مشابهة.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: إسرائيل" تسير بوعي نحو تعثر اقتصادي

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

تقف "إسرائيل" أمام تغير ديموغرافي كبير في العقود القادمة، حيث من المتوقع أن تزداد نسبة السكان الحريديم ذوي معدلات التوظيف المنخفضة نسبيًا، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية للاتفاقيات الائتلافية، هذه الحقائق تقود "إسرائيل" إلى تعثر اقتصادي خطير.وبحسب "معهد أبحاث الأمن القومي"، فقد نما الاقتصاد "الإسرائيلي" بشكل مثير للإعجاب في السنوات العشرين الماضية.وذلك بعد أن أدى المزج بين الانتفاضة الثانية ونتائج أزمة "الدوت" Dot-com bubble " (فقاعة الإنترنت) إلى ركود اقتصادي حاد في أوائل العقد الأول من القرن الحالي".

خلال هذه السنوات، قامت حكومة العدو بقيادة "أرييل شارون" -عندما كان يتولى "بنيامين نتنياهو" منصب وزير المالية- بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية المصممة لتشجيع النمو، وابتداءً من عام 2005، انعكست الإصلاحات الاقتصادية واستقرار الوضع الأمني أيضًا في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حتى تم في عام 2010 قبول "إسرائيل" كعضو في منظمة الدول المتقدمة (OECD)، استمر النمو الاقتصادي "لإسرائيل" في العقد الماضي في التقدم، ووفقًا للبنك الدولي، في عام 2021، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل، من حيث القوة الشرائية، ضعف ما كان عليه في بداية هذا القرن.

كانت بعض المكونات الرئيسية لإصلاح 2003 عبارة عن محفزات اقتصادية قوية مصممة لتشجيع الخروج من مخصصات الإعانات المالية إلى العمل، وتضمنت هذه التخفيضات في مدفوعات التحويل، من بين ذلك تشديد شروط تلقي مخصصات الإعانات ونجحت هذه السياسة في تشجيع النساء من المجتمع الحريدي بالذات على الانضمام إلى القوى العاملة.أدى هذا المحفز أيضًا إلى إنشاء أطر دراسية خاصة للنساء من المجتمع الحريدي، والتي تقدم تدريبًا موجهًا لاحتياجات سوق العمل، كما تم إنشاء ورشات عمل وندوات للفتيات والعديد من الكليات تقوم بتدريس الثقافة والتربية والتدريب على التدريس والمحاسبة والقانون، وكذلك البرمجة مؤخرًا.

نتيجة لهذا وللتعديلات التي تم إجراؤها في مكان العمل ارتفعت معدلات توظيف النساء المتدينات بشكل كبير، من حوالي 50 في المائة في عام 2003 إلى ذروة بلغت 83 في المائة في الربع الأخير من عام 2021، وهذا المعدل هو معدل التوظيف نفسه بين النساء اليهوديات من غير المتدينين الحريديم.ومع ذلك، على الرغم من

التحسن في معدلات التوظيف، لا تزال هناك اختلافات كبيرة في نوعية العمل بين النساء المتدينات من الحريديم والنساء اليهوديات من غير المتدينين الحريديم، تميل النساء من مجتمع الحريديم إلى العمل في وظائف بدوام جزئي، وفي الصناعات التي تتميز برواتب منخفضة نسبيًا (مثل التعليم والتمريض)، لذلك، تكسب النساء من الحريديم في المتوسط حوالي 20٪ أقل عن كل ساعة عمل مقارنة بغيرهن من النساء العاملات.

الوضع بين الرجال المتدينين الحريديم أسوأ بكثير، لأسباب مختلفة، بعضها ثقافي وبعضها اجتماعي، لم تنجح محفزات الإصلاح من عام 2003 في دمج الرجال الحريديم المتدينين في سوق العمل مقارنة بالنساء من الوسط نفسه، يركز نظام التعليم للأولاد الحريديم على الدراسات الدينية ويهمل الدراسات الأساسية، بالإضافة إلى ذلك، يشجع المجتمع الحريدي المتشدد خريجي نظام التعليم الحريدي على التركيز على دراسات التوراة على حساب العمل او التوظيف والتعليم العالي.

لذلك، لا توجد مجموعة واسعة من المؤسسات التعليمية التي تقدم درجات علمية متقدمة للرجال المتدينين الحريديم. ونتيجة لذلك، يجد هؤلاء صعوبة في الوصول إلى مؤسسات التعليم العالي والاندماج في سوق العمل في الصناعات والمهن المرموقة. في عام 2003 كان معدل توظيف الرجال المتدينين الحريديم حوالي 35 في المائة وارتفع إلى حوالي 53 في المائة فقط في عام 2022، وهو معدل بعيد كل البعد عن معدل توظيف الرجال اليهود من غيرهم، والذي يبلغ 88.5 في المائة.

وأفاد المعهد، بأن بيانات خدمة التوظيف الواردة تصف بوضوح التفاوت في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف قطاعات المجتمع "الإسرائيلي"، وفقًا لهذه البيانات، فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الوسط اليهودي من غير الحريديم أعلى بثلاث مرات من المجتمع الحريدي المتدين، وأقل من ثلاثة أضعاف بقليل من الفرد في الوسط العربي، حتى إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوسط المتدين الحريدي والوسط العربي أقل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط، والذي يبلغ حوالي 19 ألف دولار في السنة، في المقابل، يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين اليهود غير الحريديم من أعلى المعدلات في العالم الغربي.

هناك عدة أسباب لهذه الاختلافات أو الفجوات، فكما تم ذكره يندمج الرجال الحريديم في الاقتصاد مثل بقية السكان، ومنذ عام 2015، تراوح معدل توظيفهم حول 50٪ مقارنة بأكثر من 85٪ بين الرجال اليهود من غيرهم، بالإضافة إلى ذلك، كشفت دراسة أجراها بنك "إسرائيل" في عام 2019 أن إنتاجية العمل للرجال

المتدينين الحريديم أقل بنسبة 60 في المائة من الرجال اليهود غير الحريديم والنساء من المتدينين الحريديم أقل بنسبة 40 في المائة، أحد الأسباب الرئيسة لهذه الفجوات هو التعليم بدون دراسات أساسية، وهو تعليم غير ملائم لسوق العمل الحديث.

يُدار التعليم الحريدي كنظام منفصل بدون إشراف تقريبًا من وزارة التربية والتعليم، ويدرس الأولاد الحريديم الدراسات الأساسية فقط على المستوى الأساسي (إن وجد)، ولا يكتسبون الأدوات الأساسية لسوق العمل أو للتعليم العالي.

تواجه محاولات تغيير الوضع معارضة شرسة من قيادة الحريديم، في عام 2014، أنشأ وزير التربية والتعليم "شاي بيرون" مسارًا رسمياً للحريديم يجمع بين الدراسات الدينية وشهادة الثانوية الكاملة، ومع ذلك عارضت القيادة الحريدية المتشددة في ذلك الوقت إنشاءه، ولا تزال تعارض إدراج الطلاب الحريديم في المسار – على الرغم من الطلب المتزايد داخل قطاع الحريدي- لذلك يشارك أقل من خمسة بالمائة من الطلاب الحريديم في هذا المسار.

في ضوء ذلك، لا عجب أن يزداد الوضع سوءًا، أظهر استطلاع أجراه المعهد "الإسرائيلي" للديمقراطية في عام 2022 أنه في العقود الأخيرة كان هناك انخفاض كبير في دراسة اللغة الإنجليزية في التعليم الحريدي، في حين أن 54 بالمائة من الرجال فوق سن 45 الذين تخرجوا من التعليم الحريدي تعلموا اللغة الإنجليزية، فإن 18 بالمائة فقط من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا فعلوا ذلك.

في ضوء هذه المعطيات السيئة للكيان، من الواضح أن الوسط الحريدي غير قادر على الاندماج في الوظائف المرموقة، فمثلا التكنولوجيا الفائقة هي صورة مصغرة للمشكلة، تتميز صناعة التكنولوجيا الفائقة ببيئة عمل مثيرة للاهتمام وصعبة ومجزية للغاية أيضًا، فهذا الفرع مسؤول عن أكثر من نصف الصادرات "الإسرائيلية" (67 مليار دولار في عام 2021)، ومساهمته في النمو في 2017-2021 هي 45 في المائة.

تصبح مشكلة انخفاض إنتاجية العمل والتكامل الوظيفي في المجتمع الحريدي وجودية عندما يتم الأخذ في الاعتبار التوقعات الديموغرافية، فبحسب المكتب المركزي للإحصاء، من المتوقع أن تزداد نسبة السكان الحريديم بشكل كبير مع مرور الوقت، بينما تبلغ نسبة المجتمع الحريدي اليوم حوالي 13 في المائة من السكان، فمن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في السنوات القادمة إلى ثلث السكان.

تظهر التحليلات البيانية للاقتصاد "الإسرائيلي" أنه يسير بوضوح على الطريق المؤكد نحو تراجع حاد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في ظل عدم وجود تغيير جوهري في نظام التعليم في المجتمع الحريدي المتشدد، من المتوقع أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل بنسبة خمسة بالمائة في بداية العقد المقبل، وبنسبة 10 بالمائة بحلول عام 2050 وبنسبة 15 بالمائة في بداية 2060.

هذا التقييم المقلق للعدو يشكل في الواقع تقييمًا للأضرار التي ستلحق بالناتج في ضوء الاتجاهات في نظام التعليم الحريدي، والاستجابة المتوقعة من القطاعات الأخرى للتعثر الاقتصادي المستقبلي (نقل جزء من النشاط التجاري إلى بلدان أخرى و إنشاء أعمال تجارية جديدة في بلدان أخرى). وسوف تزداد خطورة هذه الخطوات في ضوء العواقب الاقتصادية القاتمة للتغييرات في النظام القانوني الذي تروج لها الحكومة، وفقًا لتوقعات كبار الاقتصاديين في وزارة المالية، وبناءً على تقارير شركات التصنيف الائتماني الدولية، ستؤدي التعديلات القانونية إلى انخفاض بنسبة 0.8 في المائة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.وأكد المعهد، أن الاقتصاد "الإسرائيلي" يسير على مسار غير مستدام، ويلزم تغيير حاد في السياسة المتعلقة بالمجتمع أو الوسط الحريدي من أجل مواصلة الاتجاه الاقتصادي الإيجابي في السنوات الأخيرة، لكن ميزانية الدولة التي أقرها الكنيست تساهم في تسريع العمليات السلبية بدلاً من أن تؤدي إلى تغيير في الاتجاه.

قد تسمح اتفاقيات الائتلاف الموقعة مع الأحزاب الحريدية باستقرار التحالف في الوقت الحاضر ولكنها تعرض الاستقرار الاقتصادي "لإسرائيل" للخطر في المستقبل، ستزيد الميزانية القادمة من ميزانية المؤسسات التعليمية الحريدية بنسبة 60 في المائة (زيادة قدرها 2.5 مليار شيكل) دون مطالبتهم بتعلم الدراسات الأساسية، نتيجة لذلك، سيتم وضع طلاب اليوم في السنوات القادمة في نقطة انطلاق سيئة في سوق العمل بشكل عام وفي الوظائف عالية الإنتاجية بشكل خاص.

وأوضح المعهد، أن "هذه التوقعات المخيفة ليست حقيقة لا مفر منها، بل يتطلب الأمر مراقبة متعمقة وسياسة شجاعة لتغيير المسار المدمر للمجتمع الحريدي والاقتصاد "الإسرائيلي"، هذه التغيرات الديموغرافية تشكل تحديا للكيان من الدرجة الأولى، وتتطلب التحديات الأمنية التي تواجه "إسرائيل" جيشًا قويًا ومبتكرًا يتمتع بميزة تكنولوجية واضحة على كل أعدائه، لأن الاقتصاد المتعثر لن يقدم إلا جيشاً متعثرا سيكون قادرًا فقط على توفير القليل من الأمن".

* * *

لماذا يكثف رئيس حكومة الاحتلال زياراته إلى العواصم الأوروبية؟

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

شهدت الآونة الأخيرة تنظيم رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، عدة زيارات دبلوماسية الى أربعة من أكبر العواصم الاوروبية، وهي باريس وبرلين ولندن وروما، في ضوء انخراط إيران لصالح روسيا في الحرب ضد أوكرانيا، مما يدفعه لاعتبار توقيت هذه الزيارات فرصة لتقوية وتعميق العلاقات والمصالح الأمنية والاقتصادية بين تل أبيب وأوروبا الغربية.وشهد العقد الماضي تركيز حكومات نتنياهو على تعزيز العلاقات مع دول أوروبا الشرقية كمحور التفافي للتوترات التي نشأت مع دول أوروبا الغربية، التي كانت أسيرة لمفهوم الاتفاق النووي مع إيران، إضافة لحقيقة أنهم غير راضين عن سياسة الاحتلال الاسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية.

عومار دوستري الباحث بمعهد القدس للاستراتيجية والأمن، أشار إلى أن "حكومة نتنياهو الحالية غيرت اتجاهها إلى سياسة خارجية تقوم على "أوروبا الغربية أولاً"، بدليل زياراته الخاطفة إلى عواصمها، ويعود هذا التغيير في سياستها إلى الظروف المتغيرة، والرغبة بالاستفادة من الفرص الاستراتيجية في القضية الإيرانية، خاصة وأنه في الواقع الحالي ترفض دول أوروبا الغربية مناقشة اتفاق نووي مع إيران، ويرجع ذلك أساسًا لتورطها في مساعدة روسيا بحربها ضد أوكرانيا، وقمعها للاحتجاجات في الداخل."وأضاف في مقال نشرته صحيفة" مكور ريشون"، أن "إسرائيل لديها فرصة نادرة لمحاولة التأثير على الدول الأوروبية للعمل ضد إيران على عدة مستويات، كي تصمم بشكل مشترك اتفاقًا نوويًا مستقبليا عندما تكون الظروف مواتية، يلبي احتياجاتها الأمنية، إلا إذا فات الأوان، وتأتي هذه التحركات على خلفية إدارة بايدن الأكثر إصرارًا على التوصل لاتفاق مع إيران لاعتبارات سياسية وأيديولوجية."وأكد أن "نتنياهو يأمل من أوروبا الغربية بتعزيز عدد من القرارات والإجراءات على عدة مستويات: أولها القضية الإيرانية، وثانيها تعزيز مكانة إسرائيل كقوة إقليمية لها تأثير في الساحة العالمية، وثالثها تعزيز صناعاتها العسكرية، رغم أن أهم ما يطرح خلال زياراته للعواصم الأوروبية الغربية هو التهديد الإيراني، من خلال محاولته حشد الرأي العام وصناع القرار في أوروبا ضد إيران، والتأثير على تصميم استراتيجية الدول الأوروبية فيما يتعلق ببرنامجها النووي."

وكشف أن "حكومة نتنياهو تعمل مع أوروبا الغربية للحصول على شرعية لهجوم على إيران، على خلفية مساعداتها وتعبئتها المكثفة لأوكرانيا ضد الحرب الروسية، مما يجعل إسرائيل مهتمة بإقامة معادلة مماثلة بشأن القضية الإيرانية، وبعيدًا عنها، فإن نتنياهو مهتم بتسويق نفسه للعواصم الغربية أوروبا كرجل دولة قادر على المساعدة بالتوسط بين روسيا وأوكرانيا بسبب علاقته الشخصية الجيدة مع بوتين، بسبب الوجود

الروسي في سوريا، والتأثير الروسي على إيران."وأكد أن "سببا آخر لتكثيف زيارات نتنياهو للعواصم الغربية تتعلق بحرب أوكرانيا، ومحاولته الترويج لاستكمال بيع نظام الدفاع الجوي "آرو 3" لألمانيا، وتسويق الصناعات العسكرية للدول الأوروبية، عقب زيادة الميزانيات الدفاعية لدول القارة بسبب الخوف من العدوان الروسي، مع جانب اقتصادي يتمثل برغبة إسرائيل بتصدير الغاز للدول الأوروبية، في خطوة من شأنها تعزيز مكانتها كقوة غاز إقليمية، مع أن هذه الخطوة تشمل إيطاليا باعتبارها القاعدة الأم التي سينتقل منها الغاز إلى دول أخرى في القارة."

الخلاصة الاسرائيلية أن نتنياهو يدرك فرصة لتقوية وتعميق العلاقات مع أوروبا الغربية، على خلفية مساعدة إيران لصالح روسيا في الحرب الأوكرانية، وتعزيز العلاقات العسكرية، وخيبة الأمل الأوروبية من تردد إيران وتأجيلها خلال المفاوضات الأخيرة لتجديد الاتفاق النووي، مع أن دولة الاحتلال تستغل الواقع الحالي لتصميم وتحديد معايير جيدة لاتفاقية نووية مستقبلية، حيث يتيح المناخ الجغرافي الاستراتيجي الحالي لها فرصة للتفاهم من أوروبا الغربية.

* * *

كاتب إسرائيلي: وزراء نتنياهو قد يحولون الأردن لجبهة ساخنة أخرى

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

في الوقت الذي تتصاعد فيه المخاوف الإسرائيلية من التهديدات القادمة من جبهات إيران ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد حذرت أوساط الاحتلال من إضافة جبهة الأردن إلى هذه الساحات الساخنة، في ضوء التصريحات الصادرة عن وزرائه اليمينيين الفاشيين الذين لا يترددون في إعلان استهدافهم للمملكة، وعدم استدراك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على مواقفهم العدوانية ضد عمّان.

بنحاس عنبري المستشرق اليهودي أكد أن "تشديد التحالف بين نتنياهو ووزيريه بيتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، اللذين يعلنان في كل مناسبة عن عدائهما للأردن، يفتح أمام الاحتلال جبهة أمنية جديدة تسمى الأردن، بجانب باقي الجبهات الأمنية الخطيرة خلال شهر رمضان الذي تحذر منه المؤسسة العسكرية، لأن ما يحدث في الجارة الشرقية يجب أن يقلق إسرائيل بما لا يقل عن قلقه في لبنان."وأضاف في مقال نشره موقع" زمن إسرائيل"، " أن "أهم التطورات الأردنية التي يجب أن تشعل الأضواء الحمر في تل أبيب هو اقتراب القبائل البدوية من جماعة الإخوان المسلمين، وتحذير زعيم في المملكة هو الشيخ مراد العضايلة من أن

بنادق الجيش الأردني ستوجه إلى إسرائيل، وبعد شهر مضى يتعهد شيخ القبيلة العظيمة بني صخر بالدفاع عن المسجد الأقصى."

وأشار إلى أن "الجيش الأردني يتألف من أبناء العشائر المنتشرين على طول الحدود الطويلة مع فلسطين المحتلة، ويحمون دولة الاحتلال من الأخطار المحدقة بها، بزعم أن رجال القبائل لن يمنعوا التسلل إليها فحسب، بل هم أنفسهم سيطلقون النار على جنود الاحتلال، ناقلا عن أوساط أردنية أن كل الافتراضات التي قدمها الأردن على أساس اتفاقية السلام مع إسرائيل تنهار، لأنها لم تتخل عن رؤية دولة فلسطينية في الأردن باعتباره الوطن البديل."وأوضح أن "الانطباع السائد في الأردن أنه عندما يكون سموتريتش وبن غفير قائدين في حكومة نتنياهو، فإن سياستها الحقيقية هي خلق نكبة جديدة، بموجبها سيتم طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، ما يجعل دوائر النخبة الأردنية يتساءلون بالفعل لماذا يجب أن يكون الأردن حرس الحدود لإسرائيل، ما يستدعي في حالة عدم احترام إسرائيل للوضع الراهن في المسجد الأقصى، وقيام الوزيرين المتطرفين بالترويج للنكبة، أن ينسحب الجيش الأردني من انتشاره على طول الحدود، بحيث يتم اختراقها في الواقع."وأكد أن "هذا لن يحدث غدًا، ويرجع أساسًا إلى اعتماد الأردن على إسرائيل في الحصول على المياه والغاز الطبيعي، ولكن إذا قررت المملكة اتخاذ هذه الخطوة، فلن تتمكن إسرائيل من قطع إمدادات المياه والغاز عنها، بل ستصل إلى ذات الوضع مع قطاع غزة، الذي يشكل لإسرائيل جملة من المشاكل الأمنية لكنها مستمرة في توفير كل احتياجاته."

الخلاصة الإسرائيلية أنه فيما يخصص رئيس أركان جيش الاحتلال هآرتسي هاليفي كامل أوقاته لمواجهة توحيد جبهات لبنان وغزة والضفة الغربية، فإن رئيسه نتنياهو يفتح له جبهة جديدة من الشرق عبر الأردن، ما يعني توسيعاً لحجم المخاطر الأمنية والعسكرية، وزيادة أعباء التعامل معها، وتقديرا بإمكانية حدوث تصدع في اتفاق السلام مع المملكة، الأمر الذي يعني تحول مئات الكيلومترات من الحدود المشتركة إلى خطر أمني جديد لم يكن مدرجا على قائمة المخاطر التقليدية.

* * *

نتنياهو: "تعزز اعتقادي بأن تعيين بن غفير جدير ومعقول"

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

نتنياهو كتب ذلك في رسالة إلى المستشارة القضائية للحكومة لتستخدمها في ردها على التماس ضد تعيين بن غفير وزيرا، ويتضح أنه تم تقديم 15 لائحة اتهام جنائية ضد بن غفير في مجال العنصرية والإرهاب وأدين بجميعها

كتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، للمستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا، ردا على التماس للمحكمة العليا ضد تعيين رئيس حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف، إيتمار بن غفير، وزيرا، أنه تعزز الاعتقاد لديه أن التعيين "جدير ومعقول."

وقال نتنياهو في رسالة إلى المستشارة القضائية، في نهاية الأسبوع الماضي، إنه "بعد ثلاثة أشهر منذ تعيين عضو الكنيست بن غفير وزيرا للأمن القومي، أعتقد بشكل أكبر أن هذا التعيين جدير ومعقول". وشمل رد المستشارة على الالتماس، بداية الأسبوع الحالي، رسالة نتنياهو، وفق ما ذكر موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني اليوم، الخميس.

واعتبرت بهاراف ميارا في ردها على الالتماس أنه بالرغم من وجود صعوبات في تعيين بن غفير وزيرا للأمن القومي، إلا أن قرار رئيس الحكومة بتعيينه لا يصل إلى حد انعدام معقولية متطرف، خاصة على إثر الفترة التي انقضت منذ تنفيذ المخالفات التي أدين بها بن غفير. وتبين من الرد على الالتماس أن نتنياهو نفسه بحث مع بن غفير في ماضي الأخير الجنائي، حيث قدم بن غفير لنتنياهو قائمة إداناته الجنائية. وقدم الالتماس ضد تعيين بن غفير وزيرا الناشط السياسي، أورني بتروشكا.

وكتب نتنياهو في رسالته للمستشارة القضائية أنه "قررت تعيين بن غفير وزيرا للأمن القومي بعدما درست اعتبارات متنوعة واسعة، وبينها الثقة البالغة التي حظي بها في الانتخابات الأخيرة، وتعهده للناخب بتولي منصب وزير الأمن الداخلي، وحجم كتلته الكبير في النسيج الائتلافي."وأضاف نتنياهو أنه "بالطبع لم أستهن بمخالفاته وتصريحاته في الماضي غير المقبولة، لكني أخذت بالحسبان أنه غيّر أساليبه والمخالفات نُفذت عندما كان مواطنا شابا. والآن تعزز اعتقادي بأن تعيينه جدير ومعقول ولا يمكن النظر إليه كتعيين غير مقبول بصورة متطرفة."وتابع نتنياهو أن بن غفير قدم له قائمة المخالفات التي أدين بها وتلك التي تم تبرئته منها، وأن بن غفير ادعى أنه "في السنوات الماضية اختار مسارا مختلفا، يتردد من خلاله على المحاكم كمحام

وليس كمتهم. وهذا مسار يرى من خلاله مجتمع المثليين كإخوة، رغم اختلافه معهم، ومسار يميز من خلاله بوضوح بين عرب بمجرد كونهم عرب وبين مخربين يريدون السوء لنا."

وقدمت النيابة العامة في ردها على الالتماس تفاصيل المخالفات الجنائية التي أدين بن غفير بها، في الأعوام 1993 – 2007. ويظهر من القائمة أنه تم تقديم 15 لائحة اتهام ضد بن غفير، وأنه أدين في 13 منها بشكل كامل أو جزئي، وفي لائحتي الاتهام الأخريين قررت المحكمة أنه نفذ المخالفات لكن لم تتم إدانته بها.

وقالت النيابة أن "هذه إدانات في مجال الإرهاب والعنصرية" وبضمنها منشورات تحرض على العنصرية، مخالفة حول التماثل مع تنظيم إرهابي، هي حركة "كاخ" وحيازة مواد دعائية لصالح تنظيم إرهابي.

وذكرت النيابة أيضا إدانات بن غفير في مجال "خرق النظام العام"، وبينها عرقلة شرطي أثناء عمله، خرق أمر قانوني، إهانة موظف عام، مشاركة في تجمهر محظور، مشاركة في أعمال شغب، سلوك من شأنه انتهاك سلامة الجمهور وتخريب أرض. وقالت النيابة أنه تم شطب إدانات بن غفير من سجله الجنائي "بموجب القانون"، في العام 2021، وأنه لم يحاكَم منذ العام 2007.

ورغم ذاك، أشارت النيابة إلى أن تحقيقا مفتوحا الآن ضد بن غفير، وهو في منصب وزير، إثر إشهاره مسدسا حصل عليه من الكنيست ضد حراس عرب في موقف سيارات في تل أبيب، وأن الاشتباه ضد بن غفير هو ارتكاب مخالفة التهديد. وينتظر هذا الملف قرار النيابة العامة إذا كانت ستقدم لائحة اتهام.

وزعم بن غفير في "رسالة شخصية" قدمها لنتنياهو، الأسبوع الماضي، أن وزن إداناته الجنائية تراجع، "وهي إدانات قبل 20 عاما!"، وأن "إداناتي عند السقف الأدنى في مخالفات عند حدود حرية التعبير". كذلك زعم بن غفير أن معظم الإجراءات القضائية ضد انتهت "بتبرئة مدوّية."

ورغم ماضي بن غفير الجنائي، إلا أن نتنياهو أبرم صفقة مع بن غفير، الأسبوع الماضي، تقضي بموافقة بن غفير على قرار نتنياهو بتعليق تشريعات خطة إضعاف جهاز القضاء، مقابل موافقة نتنياهو على طلب بن غفير بإقامة "حرس قومي" تخضع لوزارته، وتعتبر ميليشيا خاصة لبن غفير، ويطالب أن تكون قوة نظامية ولديها صلاحيات تنفيذ اعتقالات.

* * *

حاخامات يطالبون بذبح القرابين بالأقصى بـ"الفصح اليهودي"

ترجمة: محمد محسن وتد موقع عرب 48

بعث 15 حاخاما، مساء الأربعاء، رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، طالبوا من خلالها السماح للمستوطنين بذبح قرابين عيد الفصح لهذا العام في "جبل الهيكل" (المسجد الأقصى).

طالبت مجموعة من الحاخامات الحكومة الإسرائيلية السماح للمستوطنين بذبح القرابين في ساحات المسجد الأقصى، خلال عيد "الفصح اليهودي"، الذي يأتي في شهر نيسان/أبريل المقبل، خلال الأسبوع الثالث من شهر رمضان.وبعث 15 حاخاما، مساء الأربعاء، رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، طالبوا من خلالها السماح للمستوطنين بذبح قرابين عيد الفصح لهذا العام في "جبل الهيكل" (المسجد الأقصى). وجاء في رسالة الحاخامات "ذبح الأضحية حسب الشريعة اليهودية غير متعلق ببناء الهيكل، ولذلك نوصي بالسماح لليهود بذبح الأضحية على جبل الهيكل حتى في هذه الأيام."

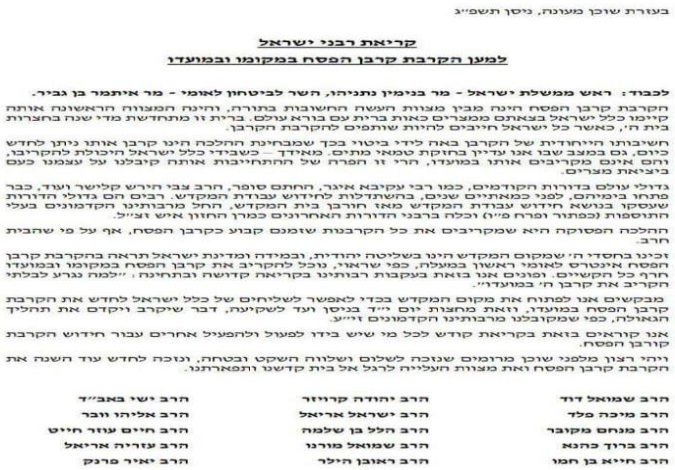

בעזרת שוכן מעונה, ניסן תשפ"ג

קריאת רבני ישראל

למען הקרבת קרבן הפסח במקומו ובמועדו

לכבוד: ראש ממשלת ישראל - מר בנימין נתניהו, השר לביטחון לאומי - מר איתמר בן גביר.

הקרבת קרבן הפסח חינה מבין מצוות חשש החשובות בתורה, וחינה המצווה הראשונה אותה קיימו כלל ישראל בצאתם ממצרים כאות ברית עם בורא עולם. ברית זו מתחדשת מדי שנה בחצרות בית ה', כאשר כל ישראל חייבים להיות שותפים להקרבת הקרבן.

חשיבותו הייחודית של הקרבן באה לידי ביטוי בכך שמבחינת ההלכה חינו קרבן אותו ניתן לחדש כיום, גם במצב שבו אנו עדיין בחזקת טומאי מתים. מאידך – כשבידי כלל ישראל היכולת להקריבו, וחם אינם מקריבים אותו במועדו, הרי זו הפרה של החתחייבות אותה קיבלנו על עצמנו כעם ביציאת מצרים.

גדולי עולם בדורות הקודמים, כמו רבי עקיבא איגר, החתם סופר, הרב עבי חירש קלישר ועוד, כבר פתחו בימיהם, לפני כמאתיים שנים, בהשתדלות לחידוש עבודת המקדש. רבים חם גדולי הדורות שעסקו בנושא חידוש עבודת המקדש מאז חורבן בית המקדש, החל מרבותינו הקדמונים בעלי התוספות (כפתור ופרח פ"ו) וכלה ברבני הדורות האחרונים כמרן החזון איש זצ"ל.

החלכה הפסוקה היא שמקריבים את כל הקרבנות שזמנם קבוע כקרבן הפסח, אף על פי שהבית חרב.

זכינו בחסדי ה' שמקום המקדש חינו בשליטה יהודית, ובמידה ומדינת ישראל תראה בהקרבת קרבן הפסח אינטרס לאומי ראשון במעלה, כפי שראוי, נוכל להקריב את קרבן הפסח במקומו ובמועדו חרף כל הקשיים. ופונים אנו בזאת בעקבות רבותינו בקריאה קדושה ובתחינה: "לפח נגרע לבלתי הקריב את קרבן ה' במועדו".

מבקשים אנו לפתוח את מקום המקדש בבדי לאפשר לשלוחים של כלל ישראל לחדש את הקרבת קרבן הפסח במועדו, ולאת מחצרת יום י"ד בניסן ועד לשקיעה, דבר שיקרב ויקדם את תחליך הגאולה, כפי שמקובלנו מרבותינו הקדמונים זי"ע.

אנו קוראים בזאת בקריאת קודש לכל מי שיש בידו לפעול ולהפעיל אחרים עבור חידוש הקרבת קרבן הפסח.

ויהי רצון מלפני שוכן מרומים שנזכה לשלום ושלווה השקט ובטחה, ונזכה לחדש עוד השנה את הקרבת קרבן הפסח ואת מצוות העלייה לרגל אל בית קדשנו ותפארתנו.

הרב שמואל דוד	הרב יהודה קרויזר	הרב ישי באב"ד
הרב מיכה פלד	הרב ישראל אריאל	הרב אליהו וובר
הרב מנחם מקובר	הרב הלל בן שלמה	הרב חיים עוזר חייט
הרב ברוך כהנא	הרב שמואל מורנו	הרב עזריה אריאל
הרב חיים בן חמו	הרב ראובן הילר	הרב יאיר פרנק

ويأتي ذلك، فيما دعت "منظمات الهيكل" المزعوم أنصارها من اليهود والمستوطنين إلى إحضار القرابين، والتجمع عند أبواب المسجد الأقصى، مساء يوم الأربعاء المقبل، الموافق 5 نيسان/أبريل المقبل، وذلك تمهيدا لذبحها في عيد الفصح.

ويعتبر عيد "الفصح اليهودي" أحد أعياد "الحج الثلاثة"، وهي: "بيسح- الفصح"، و"شفوعوت- البواكير" و"عيد العرش-سوكوت"، وهي الأعياد التوراتية المرتبطة بشكل رئيس بـ"الهيكل" المزعوم.وتستعد "منظمات

الهيكل" المزعوم لمحاولة أداء كامل الطقوس في ساحات المسجد الأقصى خلال الأعياد اليهودية، وخلال الفصح المقبل سيحاولون ذبح القرابين في ساحات الحرم القدسي الشريف.وأعلنت الجماعات الاستيطانية عن استعدادها لتوفير مواصلات للمستوطنين كافة، للقدوم وحشد أكبر عدد ممكن "تحضيرا لمراسم العيد."

ويرتبط عيد "الفصح اليهودي" بفكرة "الخلاص"، وحسب الرواية التوراتية، "أتى هذا الخلاص عندما اهتدى اليهود إلى ذبح القربان الحيواني"، والدم هو الدلالة على مصدر الخلاص. ويأتي ذلك، فيما تتواصل الدعوات المقدسية لتكثيف الحشد والرباط في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، وتجاوز العراقيل التي يفرضها الاحتلال في محيط المسجد وفي البلدة القديمة، وسط تحذيرات عربية ودولية من تفجر الأوضاع في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، على إثر تلك الاقتحامات للمستوطنين وما يرافقها من استفزازات.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل : بن غفير في صدد عرض خطة تفصيلية بشأن الحرس الوطني بميزانية مليار شيكل و1800 عنصر

الوزير يتفق مع مفوض الشرطة على المخطط للقوة، التي ستركز بحسب تقارير على محاربة الجريمة، وسط ارتباك حول الغرض منها وحول من سيكون المسؤول عنها

أفاد مصدر مقرب من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير يوم الثلاثاء، إن بن غفير يعتزم عرض تفاصيل عناصر مقترحه لتشكيل قوة أمنية جديدة، والتي قد تشمل ميزانية بمليار شيكل ونحو 2000 عنصر، فيما كثرت التساؤلات حول القوة الجديدة، التي لا توجد لديها حتى الآن صلاحيات واضحة أو غرض واضح. ويبدو أن القوة، التي أطلق عليها بن غفير اسم الحرس الوطني، تقترب من الحصول على موافقة الحكومة بعد أن أعطى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الضوء الأخضر للاقتراح ليل الإثنين. ويُنظر إلى هذه الخطوة على نطاق واسع على أنها تأتي مقابل تراجع بن غفير عن تهديده بالانسحاب من الائتلاف بعد أن أعلن نتنياهو تجميد تشريعات خطة الإصلاح القضائي المثيرة للجدل.

يوم الإثنين، وزع بن غفير رسالة إلى وسائل الإعلام موقعة من نتنياهو، يتعهد فيها رئيس الوزراء بطرح مسألة تشكيل مثل هذه الهيئة داخل وزارة الأمن القومي في اجتماع مجلس الوزراء المقبل يوم الأحد.ويوم الثلاثاء، التقى بن غفير بالمفوض العام للشرطة كوبي شبتاي لمناقشة الخطة.واتفقا على وضع اتفاق إطاري لإنشاء مثل هذه الهيئة.

أثار اقتراح إنشاء القوة الشكوك في أنها ستكون تابعة مباشرة لبن غفير، مما أثار مخاوف من أنه قد يستخدمها كميليشيا شخصية لسحق المعارضة السياسية. كان الوزير منتقدا صريحا لتعامل الشرطة مع الاحتجاجات على مستوى البلاد، داعيا الشرطة إلى استخدام إجراءات أكثر صرامة ضد المتظاهرين، وسعى إلى سيطرة مباشرة أكبر على القوة.ودافع مصدر مقرب من بن غفير عن الخطة في تصريحات نشرتها أخبار القناة 12 الثلاثاء، مشيرا إلى أنها ستُستخدم لمحاربة الجريمة، لا سيما الجرائم في المجتمع العربي.وقال المصدر "هذا نموذج لحرس وطني تابع لوزارة الأمن القومي أغراضه هي محاربة إتاوات الحماية وعائلات الجريمة والجرائم الخطيرة والجرائم الزراعية. لن يكون الأمر تحت إشراف الوزير ولكن تحت إشراف وزارة الأمن القومي. كما أن مصلحة السجون تابعة لوزارة، مثلها مثل هيئة حماية الشهود. يحدث ذلك وفقا للقانون، وليس بشكل مبتذل."

وقد ازدادت المخاوف بشأن الصلاحيات التي ستُمنح للقوة من خلال التساؤلات حول الحاجة لمثل هذا الجهاز، والذي يبدو أنه سيُكلف بمهام تقوم الشرطة وشرطة حرس الحدود بتنفيذها بالفعل.وقال مسؤول في الشرطة للقناة 12 ردا على سؤال حول طبيعة الحرس: "ما زلنا لم نناقش الأمر، ونحن لا نعرف... لقد رأينا ذلك في وسائل الإعلام في الأمس مثل أي شخص آخر. في الوقت الحالي ليس لدينا أي فكرة عما إذا كان سيقول أنها ستكون خاضعة للمفوض العام للشرطة. لا نعرف شيئا، ولا أعتقد أن وزير الأمن القومي يعرف أي شيء أيضا."

بحسب المصدر المقرب من بن غفير، ، فقد تم بالفعل تخصيص مبلغ مليار شيكل (282 مليون دولار) للقوة وهناك تمويل لأكثر من 1800 عنصر.وقال مسؤول الشرطة، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، للقناة 12 إن القوة لديها بالفعل وحدة تسمى "الحرس الوطني"، تُستخدم حاليا كقوة مساعدة في مجموعة متنوعة من المهام، بما في ذلك دعم الشرطة عند الحاجة، مثل وقت الاحتجاجات الأخيرة وحماية الحدود.وقال المصدر في الشرطة إن "بن غفير يريد إنشاء شيء منفصل، ليس لأخذ القوة الحالية ولكن لصنع شيء جديد. في الوقت الحالي، تأتي قوات الحرس الوطني من داخل حرس الحدود، لذا في اللحظة التي يتم فيها إنشاء حرس وطني جديد، ستعود هذه القوة إلى شرطة حرس الحدود وسيتم تسميتها باسم مختلف."

تُعد شرطة حرس الحدود رسميا جزءا من الشرطة وتقدم تقاريرها في النهاية إلى المفوض العام للشرطة، على الرغم من أن أجزاء منها تقع تحت قيادة العمليات في الجيش. ولطالما دعا بن غفير إلى إنشاء ما يسمى بالحرس الوطني تحت سيطرته المباشرة. وقال الوزير أنه يسعى إلى إنشاء حرس وطني من المتطوعين يتم نشره في أوقات الاضطرابات العرقية، مثل أعمال الشغب العرقية بين اليهود والعرب في مايو 2021 التي وقعت في بعض المدن الإسرائيلية، على خلفية الحرب مع حركة "حماس" في قطاع غزة.

في الشهر الماضي، أكد بن غفير لـ"تايمز أوف إسرائيل" أنه لا يزال يخطط لدمج كامل شرطة حرس الحدود في حرس وطني جديد، كجزء من حملة لتعزيز القوة الشرطية التي تعاني من نقص في القوى البشرية، لكن من غير الواضح كيف يعتزم الوزير تحقيق هذا الهدف.وفي شهر يناير، عرض بن غفير إطار عمل للحرس الوطني، والذي كان له بعض الخصائص المماثلة للترتيب الذي اقترحه سلفه، وزير الأمن الداخلي السابق عومر بارليف، ورئيس الوزراء آنذاك نفتالي بينيت. وقد وافق بارليف وبينيت على خطة لإنشاء "حرس إسرائيلي"، يتألف من عناصر شرطة في الخدمة الفعلية وضباط احتياط ومتطوعين يتم تدريبهم من قبل متخصصين في شرطة حرس الحدود. منذ الإعلان في يونيو الماضي، واجهت الفكرة صعوبة في اكتساب زخم.

* * *

إسرائيل اليوم: الأزمة مع الولايات المتحدة

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

نائب رئيس الكنيست نسيم فاتوري (الليكود) هاجم أقوال الرئيس الأمريكي جو بايدن، التي أعرب فيها عن أمله في أن يتراجع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن قانون التعديلات القضائية الذي أثار أزمة سياسية لحكومته واحتجاجات في إسرائيل، وأن إسرائيل لا يُمكنها أن تستمر في هذا المسار؛ قائلًا "لا سبيل للولايات المتحدة للتدخل في شؤوننا الداخلية، لدينا ديمقراطية، فلا يُملي علينا ما نفعل"، حتى إن فاتوري اتهم رئيس الولايات المتحدة السابق باراك أوباما بمقتل جنود في "الجرف الصامد."

وفي لقاء مع إذاعة(103 FM) ، زعم فاتوري بأنه في "الجرف الصامد" قررت الولايات المتحدة سلاحًا من صواريخ هيل فاير المحمولة على مروحيات الأباتشي وتماشت إسرائيل، فقتل جنود، في رأيي، بفضل "الدعم الأمريكي". وأضاف فاتوري "إذا احتاجت إسرائيل لأن تدافع عن نفسها ولم تحب الولايات المتحدة ذلك، سنفعل ذلك بأنفسنا. إسرائيل تقوم بنشاطات طوال الليل والنهار منذ سنوات في مواجهة الإيرانيين، من دون الولايات المتحدة أيضا أو معها. إذا اضطررنا لأن ندافع عن أنفسنا سنقوم بذلك دون الولايات المتحدة."

وفي وقت سابق، وجّه وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير انتقادًا شديد اللهجة للرئيس بايدن وإدارته، وقال إن عليهم "أن يفهموا أن إسرائيل دولة مستقلة، وليست نجمة أخرى في علم الولايات المتحدة". وجدد بن غفير تصريحات سابقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قال فيها "إن إسرائيل دولة ذات سيادة، ولا تتخذ قراراتها بناء على الضغوط من الخارج."

يُذكر أن وزير التعليم والرياضة أيضًا ميكي زوهر هاجم، أمس، رئيس الولايات المتحدة الذي أعلن أنه لن يدعو رئيس الحكومة نتنياهو لزيارة واشنطن قريبًا وزعم بأنه "وقع ضحية لأخبار كاذبة في إسرائيل". بعد ذلك

بوقت قصير، حذف زوهر هذه التغريدة بعد أن تعرض لانتقادات من قِبل بطانة رئيس الحكومة ونشر تغريدة جديدة "بسبب احترام العلاقات المهمة مع حليفتنا الكبرى الولايات المتحدة قمت بحذف التغريدة. قلبي يتمزق عندما أرى حجم الضرر الذي لحق بإسرائيل من الأخبار الكاذبة التي انتشرت بخصوص الإصلاح القضائي العادل الذي اقترحناه."

دعوة للترميم

وزير الأمن السابق ورئيس "المعسكر الوطني" بيني غانتس قال "إن الرئيس بايدن بث الليلة دعوة إلى ترميم عاجل لحكومة إسرائيل، المساس بالعلاقات مع الولايات المتحدة صديقتنا الأفضل وحليفتنا الأهم هو اضرار استراتيجي. رئيس الحكومة عليه أن يأمر طواقم المحادثات الخاصة بهِ فيما يتعلق بموضوع التشريع القضائي ليعملوا سريعًا على إصلاح الوضع والحفاظ على الديمقراطية الإسرائيلية التي تتصدر هذه القيم. وليس أقل أهمية، عليه أن يتصرف بمسؤولية سياسية وأمنية، وأن يعلن الليلة أن الوزير غالنت سيبقى في منصبه، وأن يصادر الصلاحيات الأمنية من الوزير سموتريتش وألا يسمح بتهييجات الوزير بن غفير."

رئيس المعارضة يائير لبيد أشار إلى أنه "على مدار سنوات طويلة، كانت إسرائيل الحليفة الأقرب إلى الولايات المتحدة، والحكومة الأكثر تطرفًا في تاريخ الدولة أفسدت ذلك في ثلاثة أشهر."

رئيس الحكومة نتنياهو تطرق شخصيًا للموضوع وغرد على حسابه في "تويتر" بالقول "أعرف الرئيس بايدن لأكثر من 40 سنة وأحترم وأقدر التزامه طويل الأمد بإسرائيل. التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة كان صلبًا، وكان على الدوام يتغلب على خلافات الرأي التي تطفو من حين لآخر بيننا. الحكومة برئاستي تتعهد بتعزيز الديمقراطية من خلال إعادة التوازن المناسب بين السلطات الثلاثة، الذي نتطلع إلى إنجازه في اتفاق موسع. إسرائيل دولة مستقلة تتخذ قراراتها حسب رغبة مواطنيها، وليس استنادًا إلى الضغوطات الخارجية، بما في ذلك ضغوطات أصدقائنا الأفضل."

* * *

دبلوماسيون إسرائيليون يكشفون كواليس الضغط الأمريكي على نتنياهو

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

كشفت أوساط دبلوماسية إسرائيلية، جانبا من كواليس الغضب الأمريكي، من حكومة نتنياهو، والضغوط التي مورست عليها، على خلفية تفاقم الاحتجاجات على خطط التغييرات القضائية. وتحدثت الأوساط الدبلوماسية، عن "تسريبات وصلت إلى حد وصف الرئيس الأمريكي جو بايدن، للمحيطين به بأنها أيام عاصفة مرت على دولة الاحتلال خلال الاحتجاجات على التغييرات القانونية، مؤكدا أننا قلقون للغاية مما

يحصل فيها، ولا يمكنهم المضي في هذا الطريق، وأنه لا ينوي دعوة نتنياهو للبيت الأبيض في المستقبل القريب." وأشارت صحيفة يديعوت أحرونوت في تقريرها إلى أن المتحدث باسم البيت الأبيض جون كيربي أكد أنه لا توجد خطط حاليًا لدعوة نتنياهو لزيارة واشنطن، فيما ردّ وزير الثقافة الإسرائيلي ميكي زوهار على الكلام المنسوب لبايدن بزعمه أنه "من المحزن أن يكون الرئيس ضحية الأخبار الكاذبة التي انتشرت في إسرائيل ضد إصلاحنا القانوني المبرر، فيما ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن نتنياهو تعرض لضغط شديد من الولايات المتحدة في الـ48 ساعة التي سبقت بيانه المتراجع عن خطته القانونية."

وأوضحت أن "حكومة نتنياهو تعرضت للقصف بتحذيرات من الإدارة الأمريكية التي أعربت عن مخاوفها من الإضرار بصورة إسرائيل، من خلال الإعلان غير العادي الذي نشره البيت الأبيض في ذروة التظاهرات العفوية التي اندلعت إثر إقالة وزير الحرب يوآف غالانت، وهو تحذير علني مخالف لتوجهات واشنطن، التي بموجبها تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لحلفائها." وأكدت أنه "في المحادثات الخاصة فقد بدا أفراد إدارة بايدن حازمين للغاية، وصريحين بسبب الخوف من عواقب التغييرات القانونية، وأعربوا عن قلقهم بشأن إقالة غالانت الذي يعتبر حليفًا للأمريكيين عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية، وبالنسبة لهم فهو محاور موثوق به، وهو نوع من المسؤولين البالغين بالتأكيد أمام وزراء مثل بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، فيما ظهر السفير الأمريكي في تل أبيب توم نايدس عاملاً مهمًا بنقل الرسائل الأمريكية في الأيام الأخيرة."

ويمكن قراءة مؤشرات الغضب الأمريكي من حكومة الاحتلال بسبب خطواتها الأخيرة، بعد أيام فقط من قمة شرم الشيخ، وعشية دخول شهر رمضان، حيث افتعلت أزمة مع الأمريكيين، ما دفعهم لاستدعاء سفيرها لديهم، وهو أول استدعاء منذ 13 عامًا، ما يكشف عن تدهور حقيقي في علاقاتهما منذ سنوات طويلة. وإلى ذلك قالت أوساط سياسية إسرائيلية إن رون ديسانتيس المتنافس مع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على قيادة الحزب الجمهوري في انتخاباته التمهيدية سيزور دولة الاحتلال نهاية نيسان/أبريل المقبل بمناسبة مرور 75 عامًا على تأسيسها، على أن يكون المتحدث الرئيسي في الحدث، بحضور أربعمائة ضيف من داخل إسرائيل وخارجها، منهم 120 من رجال الأعمال اليهود الأمريكيين، مركزا على أهمية العلاقات الإسرائيلية الأمريكية.

إيتمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت، أكد أن "ديسانتيس سيلتقي برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ويقوم بجولة في الضفة الغربية، ما قد يؤدي لإثارة غضب ترامب، الذي يعتزم خوض الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري، رغم أن الضيف الأمريكي سيزعم توجهه لتعزيز العلاقة مع الاحتلال من خلال زيادة الاستثمارات من قبل الشركات الإسرائيلية، ومحاربة حركة المقاطعة العالمية BDS ، بزعم أن السكان اليهود هم الأسرع نموًا في الولايات المتحدة." وأضاف في تقريره أن "ديسانتيس الذي يزور دولة الاحتلال وسط توتر العلاقات معها، سبق له أن أعلن في 2018 أنه سيكون أكثر حاكم مؤيد لإسرائيل في

الولايات المتحدة، شارحا كيف أنه ساعد بتمهيد الطريق لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة، وأن الضفة الغربية ليست أرضا محتلة، بل هي أرض متنازع عليها."

* * *

كشف تفاصيل الرسالة السرية التي بعثها بايدن إلى نتنياهو

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

كشفت أوساط سياسية إسرائيلية أنه في صباح اليوم التالي لإقالة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لوزير حربه يوآف غالانت، قرر البيت الأبيض إيصال رسالة شخصية من الرئيس بايدن إلى نتنياهو عبر السفير توم نايديس في تل أبيب، تضمنت صياغة أقسى من التي نُشرت علنا، وتم التأكيد على أن بايدن يتوقع انسحاب نتنياهو من التشريعات القانونية .

باراك رافيد، المراسل السياسي لموقع" ويللا "العبري، أكد أنه "في صباح اليوم التالي للإطاحة بغالانت، سلم بايدن رسالة شخصية وسرية إلى نتنياهو، يطالب فيها بوقف تشريع الثورة القانونية، ومحاولة إيجاد حل وسط، وفقًا لمصدرين أمريكيين مطلعين على الأمر، وبعد ذلك بقليل قرر الأخير تأجيل التشريع، وتُظهر رسالة بايدن السرية لنتنياهو أنه منخرط بشكل مباشر في حملة الضغط التي أجراها البيت الأبيض بشأن هذه القضية علنًا، وعبر قنوات هادئة، لإقناع رئيس الوزراء بوقف التشريع." وأضاف في تقريره أن "قرار نتنياهو إقالة غالانت صدم البيت الأبيض، الذي أطلق سلسلة مشاورات عاجلة بين مستشاري الرئيس بشأن رد أمريكي محتمل، وإحدى الأفكار التي أثيرت في المشاورات هي إلغاء مشاركة نتنياهو في قمة البيت الأبيض للديمقراطية التي تعقد هذا الأسبوع إذا لم يوقف التشريعات، لكن الفكرة لم تحظ بتأييد واسع من مستشاري بايدن، وقد تحدث نتنياهو في القمة، زاعما أنه يعمل على التوصل إلى حل وسط بخصوص الإصلاح القانوني." وأشار إلى أنه "في نفس النقاش في البيت الأبيض، تقرر أخيرًا خطوتان: علنية وسرية، أولاهما قرار مستشاري بايدن إصدار بيان صحفي نيابة عن المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، تم التأكيد فيه على قلقهم بشأن الوضع، ودعوة نتنياهو للترويج لحل وسط، وقالت مصادر أمريكية إن البيت الأبيض قرر تسليم رسالة شخصية وسرية من بايدن إلى نتنياهو، وطلب مستشاروه موافقته على الخطوة، وأعطى "الضوء الأخضر"، وقد نقل نايدس الرسالة السرية لمكتب نتنياهو."

وأوضح أن "هذه الرسالة السرية صيغت بشكل أكثر حدة من الرسالة العامة التي أُعطيت لوسائل الإعلام، وأكد فيها بايدن لنتنياهو أنه يتوقع منه وقف التشريع، وقال إنه "لا يمكنهم الاستمرار بهذا الطريق، وقد أوضحت ذلك لنتنياهو، لم أخبره بشكل مباشر، بل نقلت رسالة عبر سفيرنا، وتمحورت الرسالة طوال الوقت على حث القيادة الإسرائيلية على إيجاد حل وسط في أسرع وقت ممكن."ونقل عن السفير الأمريكي السابق

لدى تل أبيب دان شابيرو، الذي يعمل اليوم باحثًا في المجلس الأطلسي في واشنطن، أن "بايدن صديق قديم لنتنياهو، وملتزم بالتحالف مع إسرائيل، لكن الرئيس يدرك أنها على المحك بسبب الخطة القانونية على صعيد أمنها واقتصادها وسمعتها، وإذا تضررت هذه فإنها ستضر بالعلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وهذه هي الرسالة التي نقلتها واشنطن إلى تل أبيب بانتظام في الأيام الأخيرة، وساعدت بإقناع نتنياهو بوقف التشريع."وأشار إلى أن المتحدث باسم البيت الأبيض للشؤون الخارجية والأمنية جون كيربي أكد في إحاطته اليومية للصحفيين أن "إسرائيل دولة ذات سيادة، وستتخذ قرارات سيادية، لكننا نريد أن نرى القرارات تُتخذ بالإجماع، وبقاعدة عريضة من الدعم قدر الإمكان، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتغييرات التي تؤثر على نظام التوازن، وقد حثت الإدارة قادة إسرائيل على إيجاد حل وسط يحافظ على الكوابح ."

وأكد أن "بايدن قرر تحويل رسالته الخاصة لنتنياهو لرسالة عامة، آملا أن ينسحب من خطته لإضعاف نظام القضاء، وأوضح أنه من غير المتوقع أن تتم دعوته للبيت الأبيض في المستقبل القريب، ما أظهر حدة الأزمة بينهما، وتسبب بإثارة موجات انتقادات سياسية في إسرائيل بزعم أنها دولة مستقلة تتخذ قراراتها بناء على إرادتها، وليس على أساس ضغوط خارجية، حتى أن عددا من أعضاء الكنيست ووزراء الليكود هاجموا بايدن، وأن عضو الكنيست ناسيم فاتوري من الليكود زعم أن إسرائيل لا تحتاج الولايات المتحدة للحفاظ على أمنها." وأشار إلى أن "نتنياهو حاول البدء بتهدئة التوترات، وأصدر توجيهاً لوزراء وأعضاء الكنيست من الليكود بعدم التعبير عن أنفسهم في وسائل الإعلام فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة، لأنه غير مهتم بأزمة مع إدارة بايدن، ويريد التوصل لاتفاق مع المعارضة بشأن الخطة القانونية لوضع هذه القضية وراءه، لأنه يتفهم الواقع الذي نشأ، والتهديدات الأمنية التي يجب التركيز عليها الآن." وختم بالقول إن "هناك احتمالا بألا يتمكن الائتلاف والمعارضة في تل أبيب من التوصل إلى اتفاق واسع حول الإصلاح القانوني، بحيث يمكن أن تطرح خطة إضعاف المحكمة العليا للتصويت في أي لحظة، وفي ظل هذه الظروف فإن لقاءً بين نتنياهو وبايدن سيكون أمرا صعبا للغاية."

* * *